الأمم المتحدة

A/65/PV.100

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ١٠٠

الجمعة، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل مواصلة العمل، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية سوف تنظر أولاً في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣، كي تحيل قرارها على وجه السرعة إلى مجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/65/L.75 المعممة تحت البند (أ) من بند جدول الأعمال ١٣ ”مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً“. ويذكر الأعضاء أن الجمعية قد اختتمت نظرها في هذا البند الفرعي في جلستها العامة الـ ٦٩، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولذلك، سيكون من الضروري إعادة النظر في البند الفرعي (أ) من جدول الأعمال ٢٣.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أيضاً أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إحالة البند ٢٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية إلى اللجنة الثانية. ولكي يتسنى للجمعية العامة اتخاذ إجراءات على وجه السرعة بشأن مشروع القرار، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (أ) من جدول الأعمال ٢٣ مباشرة في جلسة عامة، والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

جدول الأعمال ٢٣ (تابع)

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

مشروع القرار (A/65/L.75)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سوف تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند الفرعي (أ) من بند جدول الأعمال ٢٣، من أجل النظر في مشروع القرار A/65/L.75.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين، متكلماً بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ليعرض مشروع القرار.

السيد سواريز سالفيا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتولى، بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، عرض مشروع القرار المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا، الوارد في الوثيقة A/65/L.75، في إطار البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال.

تود المجموعة أن تعرب عن امتنانها العميق لحكومة جمهورية تركيا وشعبها على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وتقديم كل الدعم اللازم لخاتمة الاجتماع الناجحة.

وستقدر مجموعة السبعة والسبعين كل التقدير إقرار الجمعية العامة لإعلان اسطنبول (A/CONF.219/L.1) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.219/3)، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، بهدف التقليل من الفقر والنهوض بالنمو والتنمية المستدامة.

ونود كذلك أن نناشد جميع أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ برنامج العمل. ومما يتسم بأهمية خاصة تسليط الضوء على الدور الحاسم للبلدان المتقدمة النمو كشركاء إنمائيين في تنفيذ برنامج اسطنبول والاستثمار في رأس المال المادي والبشري. ونناشد أيضا منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، ومصارف التنمية الإقليمية، أن تدعم أقل البلدان النامية في هذه الجهود.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن نجاح برنامج العمل الجديد يعتمد كثيرا على تمكن أقل البلدان نموا من أن تمسك بزمام الأمور وتمارس دورا قياديا في تحديد خيارات السياسة العامة ذات الصلة وتنفيذها بفعالية، كل بحسب ظروفه ومتطلباته الخاصة، بالدعم المحسن والمؤكد والمستهدف الذي يمكن التنبؤ به من شركائها الإنمائيين.

وإذ نسترشد بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وإذ نهتدي بروح التضامن، فإننا، نحن البلدان النامية، نشعر بالفخر بأن يكون في وسعنا أن نؤيد برنامج العمل هذا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي ذلك السياق، نود أن نسلط الضوء إلى الجهود المتآزرة للبلدان النامية في دعم بعضها بعضا، رغم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة التي تواجهها.

وتكرر المجموعة مرة أخرى دعمها القوي لأقل البلدان نموا ويحدوها الأمل أن يكون برنامج عمل اسطنبول فاتحة شراكة معززة ترمي إلى التغلب على التحديات الإنمائية المتعددة التي تواجهها أقل البلدان نموا، وإلى مساندتها في استئصال جذور الفقر واندماجها في الاقتصاد العالمي بما يعود بالفائدة عليها. ولتلك الأسباب ترجو مجموعة السبعة والسبعين والصين أن يعتمد مشروع القرار هذا في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/65/L.75، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/65/L.75 المعنون ”برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا“، أود أن أسجل رسميا، بالنيابة عن الأمين العام، البيان التالي بشأن الآثار المالية، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرة ٢ من مشروع القرار A/65/L.75 فإن الجمعية العامة

”تقر إعلان إسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، وتهيب بكافة أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ برنامج العمل.“

وقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام، في الفقرة ٢٠ من القرار ١٧١/٦٥، أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين تقريرا عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

والآثار المالية المترتبة على الأنشطة المطلوبة لتيسير تنفيذ برنامج عمل اسطنبول سيجري تحديدها عندما تنظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام. وفي الوقت الحالي ما زالت نطاق وطرائق الأنشطة التي سيضطلع بها لتيسير تنفيذ برنامج عمل اسطنبول قيد النظر. ولذلك يتعذر في الوقت الحاضر تقدير الآثار المالية المحتملة بصورة تامة. وبالتالي فإن الأمين العام سيقدم تلك المتطلبات، إن وجدت، بموجب الإجراءات المتبعة وقت نظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى البت في مشروع القرار A/65/L.75 المعنون ”برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا“. وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.75؟

اعتُمد مشروع القرار *A/65/L.75* (القرار ٢٨٠/٦٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم أود أن أذكر بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيراغي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم باسم أقل البلدان نموا. نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى قيادتكم الحيوية.

إقرار الجمعية العامة بالإجماع لبرنامج عمل اسطنبول (A/CONF.219/L.1) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.219/3)، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو، يعتبر إنجازا هاما للمجتمع الدولي. إن قرار الجمعية يمثل التزاما جماعيا صادرا عن جميع الأعضاء في الأمم المتحدة بإعطاء الأولوية للمسائل الإنمائية الخاصة بأقل البلدان نموا، من خلال التنفيذ التام والفعال لبرنامج عمل اسطنبول. وترحب أقل البلدان نموا بهذا باعتباره بادرة مخلصة على التضامن الدولي معها ودعما لها في مواجهة احتياجاتها وتحدياتها الإنمائية الخاصة.

الهدف الشامل لبرنامج العمل الجديد هو التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا، لتمكينها من استئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والخروج من فئة البلدان الأقل نموا. ويرتكز برنامج العمل على الالتزامات والخضوع للمساءلة والشراكات بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين بهدف اتخاذ تدابير ملموسة في عدد من المجالات المترابطة.

وأهم المهام التي تنتظرنا هو التنفيذ التام الحسن التوقيت لبرنامج العمل بروح الشراكة العالمية المتجددة، بهدف تحقيق التغيير النوعي المرئي في مستويات معيشة

الملايين الذين يعيشون في ظروف من الفقر والجوع تجردهم من صفاتهم الإنسانية.

ونشكر بإخلاص جميع شركائنا الإنمائيين الذين يساعدوننا في جهودنا الإنمائية، ونتطلع إلى تلقي تدفقات محسنة من الموارد ليتسنى لنا مواجهة تحدياتنا الإنمائية المتعددة. ونشكرهم كذلك على التزاماتهم ومساندتهم المعرب عنها في برنامج عمل اسطنبول.

ونشكر جميع أعضاء الأمم المتحدة على تضامنهم المتواصل مع أقل البلدان نموا ودعمهم لها. وفي ذلك السياق تقدر أقل البلدان نموا الدعم القيم الذي حصلت عليه مجموعة السبعة والسبعين والصين في جميع مراحل المفاوضات بشأن برنامج العمل.

ونشكر بإخلاص شعب تركيا وحكومتها على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا واختتامه بنجاح. ونشكر الأمين العام على حشده منظومة الأمم المتحدة كلها لتقديم الدعم، ونشكر وكيل الأمين العام المسؤول عن المؤتمر، سعادة السيد شيخ سيدي ديارا، وفريقه في مختلف المجالات الأخرى، على تفانيهم والتزامهم ودعمهم الذي أسفر عن تتويج المؤتمر بخاتمة ناجحة. ونشكر كذلك كل الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة التي شاركت مشاركة حثيثة في العملية التحضيرية وفي المؤتمر على السواء.

السيد تشورمن (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا أود أن أعرب عن خالص شكري لجميع الدول الأعضاء على اعتماد القرار ٢٨٠/٦٥ بتوافق الآراء.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري لكم، السيد الرئيس؛ وللأمين العام، معالي السيد بان كي - مون؛ ولموظفي الأمانة العامة؛ ولوكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة، سعادة السيد شيخ سيدي ديارا؛ ولفريقه على تفانيهم وجهدهم الجهيد لتحويل المؤتمر إلى قصة نجاح. لقد كانت رؤية الأمم المتحدة وقيادتها حاسمتي الأهمية في هذا الصدد.

إن إعلان اسطنبول (A/CONF.219/L.1) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.219/3) ستسترشد بهما جهود التعاون الإنمائي الدولي في العقد القادم لصالح أقل البلدان نموا.

ونود أن نعرب عن الشكر لجميع الدول الأعضاء التي اضطلعت بدور حثيث في المفاوضات على جهودها الدؤوبة العاقدة العزم على التوصل إلى توافق في الآراء على نتيجة قوية شاملة طموحة. كما أن البرلمانات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ساهمت إسهاما عظيما في عملنا على المسار الحكومي الدولي. وشكرنا موصول أيضا إلى السفير أشاريا، رئيس فريق البلدان الأقل نموا، والسفير فينانن، ممثل فنلندا، على قيادته القديرة في رئاسة العملية التحضيرية الحكومية الدولية، وكذلك إلى السفير بامي، ممثل إثيوبيا.

أعمال المتابعة والرصد الفعالة لبرنامج عمل اسطنبول ستكون حاسمة الأهمية لتنفيذه الناجح. وتركيا ملتزمة بدعم هذه العملية. وسنساهم في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول عن طريق عمليتنا الخاصة للمساعدة الإنمائية لصالح أقل البلدان نموا، وسنخصص مبلغ ٥ ملايين دولار لرصد تنفيذه. ونحن مستعدون أيضا لاستضافة مؤتمر استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول.

وستواصل تركيا دعمها التام للشراكة العالمية المجددة والمعززة لصالح تنمية أقل البلدان نموا. وسنواصل العمل مع منظومة الأمم المتحدة وأقل البلدان نموا وجميع الشركاء الإنمائيين من أجل الدفع بهذه العملية قدما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار (A/65/L.78*)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة مشتركة للبند ١٣ من جدول الأعمال مع بندي جدول الأعمال ١١٥ و ١٢٠ المعنون ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، في جلستها العامة ٥٢ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

واستنادا إلى الولاية الصادرة عن الجمعية، استهل الميسران عملية مكثفة جدا واشتمالية من المشاورات الرسمية وغير الرسمية تكللت بوضع مشروع القرار (A/65/L.78*) الذي أعرضه اليوم على الجمعية بقصد اعتماده.

تختتم جلسة اليوم عملية منسقة بين جنيف ونيويورك. وبعد أن اعتمد مجلس حقوق الإنسان نتيجة عملية جنيف بدون تصويت في ٢٥ آذار/مارس، اكتسبت العملية الزخم هنا في نيويورك. ومنذ البداية كان هدفي مضاهاة توافق الآراء المحرز في جنيف وبذل كل ما في وسعي للتقريب بين مختلف وجهات النظر ومراعاة الحساسيات.

وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديري لزميلَيّ الميسرين، السفير محمد لوليشكي، ممثل المغرب، والسفير كرستيان فنافيسر، ممثل ليختنشتاين، اللذين شاطراني هذا الهدف وترأسا العملية بحذق والتزام. لقد تفحصا بصبر عظيم وروح خلاقة كل الخيارات الممكنة لمراعاة مختلف المطامح والشواغل، وإنني ممتن شديد الامتنان لهما على جهدهما الهائل أثناء العملية بأكملها.

وأعرب عن تقديري وامتناني أيضا للسفير سهاسك فونكيتكيو، ممثل تايلند ورئيس مجلس حقوق الإنسان، الذي أبدى قيادة مثالية في توجيه دفة العملية نحو خاتمة ناجحة في جنيف وفي تنسيق جهود المجلس مع عمليتنا. وبما أن فترة ولاية السفير فونكيتكيو في منصبه كرئيس لمجلس حقوق الإنسان ستنتهي يوم الاثنين، فإنني أود في هذا الوقت أن أهنئه على المنجزات الرائعة التي كفل تحقيقها طيلة مدة رئاسته.

أخيرا، وليس آخرا، أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت بهمة طيلة مدة عملية الاستعراض وتحلت بقدر كبير من المرونة والتعاون. وإنني أقدر كون بعض الممثلين قد اضطلعوا بدورهم دعما للعملية بحماس خاص في جميع المراحل، بما في ذلك حتى ظهر هذا اليوم، وأود أشكرهم أيضا على جهودهم، التي أقدرها عظيم التقدير.

لقد وصلنا إلى لحظة حاسمة. وأشعر بالتشجيع من أن هذا الدعم الواسع جدا قد تبلور خلال الأيام القليلة الماضية حول مشروع النص المعروض على الجمعية. وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن هذا النص يقترب إلى أقصى حد ممكن من التوافق الواسع في الآراء. وإنني أدرك تماما أن بعض الأعضاء كانوا يفضلون نتيجة أكثر طموحا، بينما كان أعضاء آخرون يتمنون أن يكون مشروع القرار إجرائيا بحتا. ولكن لم تحصل أي دولة على كل ما دافعت من أجله. بل إن

وفودا كثيرة تعتبر اعتماد مشروع القرار اليوم تنازلا عن مسائل كانت ولا تزال تحرص عليها حرصا قويا.

ولئن كان مشروع القرار يعيد بوضوح التأكيد على القرار ٦٠/٢٥١، الذي اتخذته هذه الجمعية في عام ٢٠٠٦، فإنه يتضمن عددا من التحسينات الفنية التي رأى الأعضاء أنها كانت ضرورية استنادا إلى الخبرة التي اكتسبناها من التجربة العملية أثناء السنوات الخمس من عمر مجلس حقوق الإنسان.

ومشروع القرار يقترح مواءمة دورات العضوية في المجلس مع السنة التقويمية. ويعترف بدور رئيس مجلس حقوق الإنسان. ويضفي الطابع المؤسسي على الترتيبات الخاصة بإحالة تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجلسات العامة للجمعية والى اللجنة الثالثة على السواء، ويعترف بضرورة توفير التمويل الكافي لتغطية النفقات غير المنظورة والاستثنائية المترتبة على القرارات التي يعتمدها المجلس. وعلاوة على ذلك فإننا، باعتمادنا مشروع القرار هذا، سنعتمد أيضا نتيجة استعراض جنيف.

الطابع الفني للتحسينات يبرز حقيقة أن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء تتصور مجلس حقوق الإنسان جهازا قويا يزاول أعماله بصورة جيدة عموما، وأن إجراء تنقيحات رئيسية لنظامه الداخلي ليس مطلوبا ولا مرغوبا فيه في هذه المرحلة.

وعندما يقرر الممثلون ما إذا كانوا يريدون اعتماد هذا النص أم لا، فإنني أحثهم على إلقاء نظرة على النص بصورة مجردة. إن استعراض مجلس حقوق الإنسان عملية جارية. والمجلس سيواصل تحسين عمله وأدائه أثناء السنوات المقبلة، بينما ستُجري الجمعية العامة استعراضا آخر لحالته في بحر ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة.

اليوم يتيح لنا فرصة لإرسال إشارة قوية بدعم مجلس حقوق الإنسان والتأكيد على التزامنا المشترك بحقوق الإنسان باعتبارها أحد الأعمدة الرئيسية الثلاثة التي ترتكز عليها المنظمة. ويؤسفني أنه قد طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار. فهذا النص محاولة نزيهة للتوصل إلى نقطة التقاء مشتركة، وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدعم النص كما هو.

والآن أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة فيما يتصل بمشروع القرار A/65/L.78*.

السيد بتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/65/L.78*، المعنون ”استعراض مجلس حقوق الإنسان“، أود أن أسجل رسميا، بالنيابة عن الأمين العام، البيان التالي بشأن الآثار المالية، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرات ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من مشروع القرار، فإن الجمعية العامة تقرر أن يغطي التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك الدورة العادية للمجلس المعقودة في أيلول/سبتمبر؛ وتقرر أن يجري النظر، عن طريق لجنتها الخامسة، في جميع الآثار المالية الناشئة عن القرارات والمقررات الواردة في التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الآثار الناشئة عن دورته المعقودة في أيلول/سبتمبر؛ وتسلم بالحاجة إلى توفير التمويل الكافي لتغطية النفقات غير المنظورة والاستثنائية الناشئة عن قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن خيارات لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة في الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، آخذا في اعتباره الاستنتاجات

والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛ وتعتمد النص المعنون ”نتائج استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان“ المرفق بمشروع القرار هذا.

لقد استعرضت الأمانة العامة بنود مشروع القرار A/65/L.78* وتود أن تبلغ الجمعية العامة بأنها تقدمت إلى مجلس حقوق الإنسان بعدد من البيانات الشفوية حول الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أثناء دورتي المجلس السادسة عشرة والسابعة عشرة، بشأن مسألة استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان.

وقد أبلغت الأمانة العامة مجلس حقوق الإنسان بالآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية عن مشروع قراره A/HRC/L.7/Rev.1 بشأن استحداث مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان. وأبلغنا المجلس شفويا أيضا بالآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية والناشئة عن الفقرة ١١ من مرفق مشروع القرار A/65/L.78*، بشأن تمديد مدة النظر في كل بلد من قبل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، لأننا لم يكن لدينا الوقت الكافي لوضع وتعميم البيان الشفوي، بصيغته النهائية، حول الآثار المالية التي ترتبت على مجلس حقوق الإنسان عندما اتخذ ذلك القرار.

وفيما يتعلق بالفقرة ٨ من مشروع القرار A/65/L.78*، نوجه انتباه الجمعية العامة إلى انشغالنا حول صعوبة قيامنا في الوقت اللازم بإعداد التقرير السنوي للأمين العام عن التقديرات المنقحة للنفقات الناجمة عن القرارات والمقررات التي يعتمدها مجلس حقوق الإنسان إذا ما كان التقرير يشمل القرارات والمقررات التي يعتمدها مجلس حقوق الإنسان في دورة أيلول/سبتمبر. إن أحكام مشروع القرار تنطوي على تغيير، لأن التقرير سيتعين وضعه في غضون فترة أقصر إذا أريد تقديمه إلى الدورة السادسة والستين، وكذلك في المستقبل، مقارنة بالممارسة المتبعة حاليا، وهذا قد يسفر عن عجز الأمانة العامة عن التقيد بقاعدة الستة أسابيع المطلوبة لإصدار التقارير إلى الدول الأعضاء. وإن الأمانة العامة توجه انتباه الجمعية العامة إلى هذه المسألة تمشيا مع القرارين ٥٦/٣٣ و ٢٢١/٤٩.

ونوجه انتباه الجمعية العامة أيضا إلى حقيقة أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقوم حاليا باستعراض مقترحات الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وإن إجمالي المتطلبات من الموارد الإضافية التي ستنشأ من اعتماد مشروع القرار A/65/L.78* قد يؤثر على مستوى الموارد التي ستكون مطلوبة بموجب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

والأمانة العامة لن يكون في مقدورها تحديد ذلك إلا وقت إعداد التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة عن التقديرات المنقحة الناشئة عن القرارات والمقررات المعتمدة من قبل المجلس خلال عام ٢٠١١ ومقدار الموارد الإضافية التي يطلبها مجلس حقوق الإنسان من أجل تنفيذ ولاياته التي تنطوي على متطلبات إضافية في عام ٢٠١١ لا يمكن تغطيتها من الموارد المتاحة بموجب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ولا من الموارد المقترحة بموجب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ومن المقرر أن يغطي التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين القرارات المتخذة في دورتي المجلس السادسة عشرة والسابعة عشرة، وقد يغطي أيضا القرارات المتخذة في دوراته الاستثنائية في عام ٢٠١١.

وفيما يتعلق بالفقرة ٩ من المنطوق، نحيط الجمعية علما بأن المسألة ستعالج، كما هو مبين في الفقرة ١٥-٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

(A/66/6 (الباب – ٢٤))، في تقرير يقدم إلى الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين للجمعية العامة فيما يتصل بمسألة توفير التمويل الكافي لتسديد النفقات غير المنظورة والاستثنائية الناشئة عن قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان. إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/65/L.78*، يُتوقع نشوء موارد إضافية، علاوة على تلك التي تمت الموافقة عليها في الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والستين، سيتم إبلاغ الجمعية العامة بها في تقارير عدة مذكورة سابقًا، أي، أولاً، التقرير السنوي للأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين وفقًا للإجراءات المتَّبعة بشأن الاحتياجات للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ وثانيًا، تقرير يُقدم للجنة الخامسة للنظر فيه في الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين للجمعية العامة بشأن مسألة توفير ما يكفي من الدعم المالي من أجل تمويل النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية الناجمة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.78*، المعنون ”استعراض مجلس حقوق الإنسان“. وطُلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، سمعتكم تقولون أن وفدًا طلب إجراء تصويت على العملية برمتها. هل بإمكانكم القول علنًا أيّ وفد طلب إجراء تصويت على العملية برمتها؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد إسرائيل إجراء التصويت.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب

أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، بالاو، الولايات المتحدة الأميركية

اعتمد مشروع القرار A/65/L.78* بأغلبية ١٥٤ صوتًا، مقابل ٤ أصوات (القرار ٦٥/٢٨١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار المعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد واكسمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أنشئ مجلس حقوق الإنسان منذ خمس سنوات، ليحل محل لجنة حقوق الإنسان المعروفة. وقد قال الأمين العام السابق، كوفي عنان، وقتها إن:

”قدرة اللجنة على أداء واجباتها قد تعرّضت إلى تقويض متزايد نتيجة لتآكل مصداقيتها وكفاءتها المهنية ... مما أصبح يلقي ظلالا قاتمة على سمعة منظومة الأمم المتحدة برمتها“. (A/59/2005، الفقرة ١٨٢).

وشاركت إسرائيل، منذ خمس سنوات، في المفاوضات التي سعت جاهدة إلى إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يتسم بالحيوية والكفاءة المهنية والمسؤولية – هيئة بوسعها تجديد الثقة لدى الرأي العام وكسب الشرعية والمصداقية اللتين فقدتا على أيدي سلفه. غير أنه لسوء الحظ بعد مرور خمس سنوات لا يزال مجلس حقوق الإنسان يعاني من أوجه قصور جوهرية، تشابه إلى حد كبير تلك التي عانتها لجنة حقوق الإنسان.

وينص القرار ٦٠/٢٥١، الذي تأسس بموجبه مجلس حقوق الإنسان، بوضوح في الفقرة ٤ على أن ”يسترشد المجلس في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية“. إن إدراج بند في جدول الأعمال، بوصفه جزءاً من مجموعة تدابير بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان، لمعالجة حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وبند منفصل من بنود جدول الأعمال يستهدف إسرائيل لوحدها، لا يؤدي بأي شكل إلى تحقيق مبدأ القرار المؤسس للمجلس.

ولكننا نشهد، بعميق الأسف، التشويه المستمر لمُثل الأمم المتحدة في الهيئة المركزية التابعة للمنظمة والمعنية بحقوق الإنسان. وينبغي أن تخضع إسرائيل، مثلها مثل أي بلد آخر في هذه القاعة، إلى الاستعراض والنقد على أساس عادل ونزيه. غير أنه، مرة تلو الأخرى، بدلاً من إتباع مبادئ المساواة والعالمية واللاانتقائية، نجد التمييز والاستبعاد والتحيز المؤسسي. وينبغي ألا يثير هذا الدهشة، إذا أخذنا في الاعتبار تمتع بعض أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم بعضوية المجلس وكثيراً ما يملون مجريات أعماله.

وعندما بدأت عملية الاستعراض لمجلس حقوق الإنسان في جنيف منذ عام، نظرنا إلى هذه العملية بعقل منفتح، آملين أن يغتنم المجلس الفرصة للتفكير مليا في أنه أخفق في الالتزام بولايته بموجب القرار ٦٠/٢٥١ والقبول بذلك بحسن نية. ومن المؤسف رفض المجلس حذف البند السابع من جدول أعماله الدائم. ولا تزال الوثيقة النهائية

وواصلت نتيجة جنيف للاستعراض تكريس العيوب المتأصلة التي أنشئت في مجموعة تدابير بناء المؤسسات للمجلس.

وعندما استمرت العملية في نيويورك، أعربنا عن أملنا في العثور على الطريقة المناسبة هنا في الجمعية العامة بغية تصحيح التمييز المتواصل ضد إسرائيل في مجلس حقوق الإنسان. ولكن للأسف لم يكن هذا ما حدث. وعلاوة على ذلك، أثناء جزء الاستعراض في نيويورك، دعت إسرائيل مراراً وتكرارا مؤيدة تعزيز الفقرتين ٨ و ٩ من القرار ٦٠/٢٥١. فنحن نؤمن حقا بضرورة تمسك الأعضاء المنتخبين في المجلس بأعلى مستويات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل ركن من أركان العالم.

للأسف، إن النتيجة الماثلة أمامنا لا تعكس أي تغيير في هذا الصدد. فالبند ٧ من جدول الأعمال يستهدف إسرائيل بمفردها، ملقيا بظل قاتم على منظومة الأمم المتحدة في مجموعها. ولهذا أرغمت إسرائيل بكل أسف على طلب التصويت على هذا القرار وقد صوتت معارضة له.

ومع ذلك، قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن تقديرنا للميسرين على كفاءتهما المهنية في عملهما خلال سياق عملية الاستعراض التي أجراها مجلس حقوق الإنسان في نيويورك. لقد عمل الميسران بإرادة نزيهة وصادقة للاضطلاع بعملية شفافة وشاملة للجميع. نأسف أن الحصيلة النهائية لم تمكننا من التصويت مؤيدين للوثيقة النهائية.

السيد كِم سو غوون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، صوت وفدي مؤيدا القرار ٦٥/٢٨١، حيث إننا نرى أنه ما برحنا نعمل بجد منذ بداية المفاوضات لجعل مجلس حقوق الإنسان أكثر أهمية ومصداقية وفعالية في الاستجابة لمختلف قضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن الوثيقة النهائية لم تجسد على النحو الواجب بعض المسائل الهامة التي نعتقد أنها تتصل كثيرا باستعراض وضع مجلس حقوق الإنسان. وتشمل تلك القضايا اقتراحات بناءة لتفعيل أفضل للفقرتين ٨ و ٩ من القرار ٦٠/٢٥١. إن حذف هذه الاقتراحات لا يعني أنها غير هامة.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتقد أن هذه المناقشات كانت ذات قيمة في أنها زادت الوعي بأهمية هذه المسألة. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للأعراب عن تقديره لصبر الميسرين وجهدهما وقيادتهما.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تعرب مصر عن تأييد للبيانات التي سيتم الإدلاء بها بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية.

في هذا الوقت، نرحب باعتماد القرار ٦٥/٢٨١ بأغلبية كبيرة. ومع ذلك، تأسف مصر لأن الجمعية العامة اضطرت للتصويت على هذا القرار الهام وأن الدعوة لاعتماده بتوافق الآراء لم تلق آذانا صاغية من بعض الدول الأعضاء التي تستمر في تسييس مجلس حقوق الإنسان وعمله من أجل تحقيق مكاسب سياسية وطنية ضيقة، على الرغم من أن بعضها لم يشارك بأي شكل من الأشكال حتى في أثناء عملية التفاوض الطويلة والشاقة في جنيف ونيويورك.

على الرغم من أن القرار الذي اعتمدناه للتو لا يجسد تماما التعديل الذي اقترحه وفد بلدي، فقد صوتت مصر مؤيدة له، حيث يمثل النص حلا وسطا دقيقا قدمت فيه جميع الدول الأعضاء والمجموعات التفاوضية تنازلات وفي مع السعي للتوصل إلى توافق في الآراء يعكس وحدة المجتمع الدولي. نحن نأسف لتفتت هذه الوحدة مرة أخرى على أيدي عدد قليل من الدول التي تصر على انتقاد مجلس حقوق الإنسان بعد مرور خمس سنوات على تقويضها تقريبا توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن إنشائه في عام ٢٠٠٦.

ويؤكد تصويت مصر الإيجابي مجددا تأييدنا الكامل لمجلس حقوق الإنسان، وارتكازه على قناعتنا بأن، بوصفنا دولة عضوا مسؤولة، بأنه يجب علينا تقديم الدعم اللازم للمجلس إذ يؤدي عمله وفقا لولايته، على النحو المحدد في القرار ٢٥١/٦٠.

باعتبار مجلس حقوق الإنسان أحد الهيئات الفرعية للجمعية العامة، فقد اتخذ عدة خطوات لتحسين أدائه وعمله، ولا سيما من خلال اعتماد مجموعة بناء المؤسسات في قراريه ١/٥ و ٥ / ٢. وقد أيدت الجمعية العامة هذين القرارين في القرار ٢١٩/٦٢، واللذين كان ينبغي تأكيدهما مجددا في الفقرة الأولى من قرار اليوم.

إن قرار إنشاء المجلس وقرار مجموعة بناء المؤسسات يمثلان معا جزءا لا يتجزأ من الأساس الذي يقوم عليه مجلس حقوق الإنسان يعتمد ويعمل في إطاره. ينبغي ألا يتم تفسير عدم الإشارة إلى القرار ٢١٩/٦٢ في منطوق القرار ٢٨١/٦٥ على أنه يقلل من أهميته بالنسبة لكفاءة أداء مجلس حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان، تؤكد مصر من جديد أن المجلس، بوصفه هيئة فرعية، ينبغي ألا يمنح أي معاملة تفضيلية بالمقارنة مع أي هيئة فرعية أخرى للجمعية العامة، وأن يجري تناول التقرير السنوي للمجلس، وفقا للنظام الداخلي، في إطار اللجنة الثالثة – اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المسؤولة عن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

يتمثل فهم مصر للفقرتين ٨ و ٩ من القرار ٢٨١/٦٥ في أنه يجب أن تنظر اللجنة الخامسة في الآثار المالية الناشئة عن جميع قرارات مجلس الأمن ومقرراته، بما في ذلك أي نفقات غير متوقعة، وفقا للنظام الداخلي ومراعاة لقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٣.

أخيرا، تؤكد مصر مجددا موقفها المتمثل في أنه كان ينبغي للجمعية العامة تأييد تقرير مجلس حقوق الإنسان المعنون ”نتائج استعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه“ (القرار ٢٨١/٦٥، المرفق). إن اعتماد تلك الوثيقة الهامة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠ من القرار ٢٨١/٦٥، يرسل إشارة أضعف من الدعم والتقدير للعمل الذي قامت به وفودنا في جنيف. فهو يشير بصورة خاطئة إلى أن الجمعية العامة ليست داعمة للمجلس تماما، ولا سيما في ضوء أن القرار قد اعتمد بالتصويت، ما يرسخ بدوره ذلك الافتراض خاطئ.

السيد رودريغيث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الممثلين الدائمين لليختنشتاين والمغرب على عملهما وقيادتهما الدؤوبتين وتفانيهما في المشاركة في تيسير عملية المراجعة الهامة التي توجت باعتماد القرار ٢٨١/٦٥. تعرب بيرو عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للملديف بالنيابة عن المجموعة الأقاليمية التي هي عضو فيها.

يجسد تصويت بيرو مؤيدة القرار الأهمية التي يعلقها بلدي على عملية الاستعراض، والهدف منها هو تحسين أداء مجلس حقوق الإنسان في دوره الرئيسي بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس.

إن مشاركة وفد بلدي في عملية الاستعراض وتكريسه لها يمثل أيضا رمزا لالتزام بيرو المستمر بالعمل بطريقة بناءة ودائما نحو بناء توافق في الآراء في إطار المنظمة. ومع ذلك، لا بد لي من الإشارة إلى أن بيرو كانت تود لو تضمن القرار الذي اعتمد اليوم عناصر ستعزز دور المجلس المركزي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. في ذلك الصدد، نأمل أن تكفل أحكام الفقرة ٩ التمويل الكافي للمجلس،

ولا سيما في الظروف الطارئة والاستثنائية الناشئة عن أي قرارات ومقررات عاجلة قد تُتَخَذ.

فيما يتعلق بالفقرة ٦، ونحن نؤمن بأن الحوار التفاعلي بين رئيس مجلس حقوق الإنسان وخبراء اللجنة الثالثة سيعزز العلاقة بين الهيئتين. في الوقت نفسه، ومع ذلك، ينبغي لنا أن نؤكد أن مجلس حقوق الإنسان هو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، كما ورد صراحة في الفقرة ٣ من القرار الذي اعتمدناه للتو.

وسوف تستمر بيرو في دعم أي عملية تهدف إلى تعزيز عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان في دوره الهام في الدفاع عن حقوق الإنسان للجميع دون تمييز.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتحدث اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة العربية، ويطيب لي في البدء أن أتقدم نيابة عن المجموعة العربية بالشكر الجزيل لسيدين الميسرين الزميلين سعادة سفير المغرب محمد لولشكي، وسعادة سفير ليختنشتاين كريستيان وينوزر وذلك على جهودهما الحثيثة خلال الأشهر الماضية في عملية تيسير المفاوضات ومحاولاتهما المستمرة حتى اليوم لخلق أرضية مشتركة يمكن تحقيق توافق في الآراء حولها، وهي الجهود التي تكللت بالتوصل إلى الوثيقة التي بين أيدينا الآن.

في هذا السياق، ترحب المجموعة العربية باعتماد القرار A/65/L.78 المعنون ”استعراض مجلس حقوق الإنسان“، وتود التأكيد على دعمها الكامل لعمل مجلس حقوق الإنسان، وهو المجلس الذي لطالما أكدنا على عزمنا التعامل البناء والمثمر معه لضمان تناوله لموضوعات حقوق الإنسان بدون تمييز وبعيدا عن الأجندات السياسية، وعلى قدم من المساواة بعيدا عن الانتقائية والمواجهة فإذا كنا نتفق جميعا حول ترابط وتشابك جميع حقوق الإنسان مع بعضها البعض، فلا بد أن نؤكد جميعا على ضرورة أن يعامل المجتمع الدولي حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة عادلة ومنصفة وبنفس القدر من التركيز بعيدا عن أي تسييس أو ازدواجية في المعايير.

إن المجموعة العربية صوتت مؤيدة القرار وذلك انطلاقا من يقينها الكامل بجوهرية مسألة استعراض مجلس حقوق الإنسان وبأهمية العمل، في إطار الولاية الممنوحة لنا، على استعراض وضعية المجلس وتعزيز وتحسين عمله، فقد انخرطت المجموعة العربية منذ بدء عملية الاستعراض في المفاوضات بطريقة بناءة وشفافة، وأعربت عن سعيها الدائم والجاد للتوصل إلى وثيقة توافقية ختامية. كما أعربت عن إيمانها العميق بأن ما نحققه اليوم إنما يشكل خطوة هامة أخرى في اتجاه تحسين عمل المجلس. وقد كانت المجموعة ولا تزال حريصة دوما على أن تتكلل هذه العملية بتوافق الآراء، وذلك بحكم أهميتها للجميع الأمر الذي يتطلب تنازلات متساوية من جميع الأطراف والابتعاد عن أية قضايا خلافية من شأنها أن تخلق تناقضا غير بناء بين الدول الأعضاء.

في هذا الإطار، فإننا نعرب كمجموعة عن أسفنا الشديد لكسر هذا التوافق من جانب نفس الأعضاء تقريبا الذين صوتوا ضد إنشاء المجلس في جنيف قبل خمس سنوات وذلك على الرغم من التنازلات العديدة التي تم تقديمها سواء من قبلنا، أو من قبل المجموعات الأخرى وهي التنازلات التي مكنتنا من التوصل إلى نص يمثل الحد الأدنى لما يمكن أن نقبل به، من هنا فإن المجموعة تود الإعراب عن أسفها لعدم تضمن القرار عدة شواغل رئيسية.

فالمجموعة العربية تدعم وتؤكد على اعتماد الوثيقة الختامية لاستعراض عمل ووظائف مجلس حقوق الإنسان اعتماد بمعنى “endorse” والتي سبق وأن اعتمدها المجلس

بالتوافق في جنيف. فعلى الرغم من عدم تضمين النص في الفقرة ١٠ من المنطوق الإشارة الصريحة إلى كلمة "endorse" اعتماد/إقرار فإن المجموعة العربية ترى أن ذلك لا يبعث بالرسالة الإيجابية المطلوبة للمجلس، ولا يعكس تقدير الجمعية العامة لجهود رئيسه، رئيس المجلس، والميسرين في جنيف.

لقد نجح هذا النص في تطبيق آلية العمل المتفق عليها في القرار ٦٠/٢٥١ في الفقرة ١٦ من المنطوق التي تنص على ''أن يستعرض المجلس أعماله وطريقة عمله بعد خمس سنوات من إنشائه، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة''، وهو الأمر الذي لا يعني بأي حال من الأحوال المساس بالبنيان المؤسساتي للمجلس وإنما يكمن الهدف في ''استعراض ومراجعة'' عمل وأداء المجلس بهدف تطوير وتحسين عمله، وليس ''الإصلاح'' لأننا نعتبر، ويعتبر معنا المجتمع الدولي، أن مجلس حقوق الإنسان بحد ذاته هو إصلاح للجنة حقوق الإنسان.

أضف إلى ذلك، أن شواغل المجموعة العربية تبقى هي ذاتها فيما يتعلق بضرورة اعتماد قرارات المجلس ومقرراته وتوصياته، من قبل الدول الأعضاء بشكل جماعي توخيا لعدم تسييس أعمال المجلس، ومن قبل اللجنة الثالثة وهي الجهة الرئيسية المخولة من قبل الجمعية العامة بدراسة وتقديم توصيات في شأن كافة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان.

أخيرا، تؤمن المجموعة العربية إيمانا راسخا بأهمية القرار الذي بين أيدينا اليوم، ونحن واثقون بأن هذا النص سيساهم بصورة فعالة في تعزيز عمل مجلس حقوق الإنسان واستمرارية الهدف النبيل الذي أنشئ من أجله، ومبادئه الراسخة له والمتمثلة في الحيادية والموضوعية والاحترام المتبادل، ونترك لمن كسر التوافق في الرأي تحمُّل مسؤولية تفرده في الخروج عن الإجماع الدولي.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديري إلى الميسرين المشاركين، سفيري المغرب ولختنشتاين، على جهودهما المضنية لبناء توافق في الآراء فيما بين مختلف المواقف والاتجاهات خلال عملية الاستعراض بطريقة شفافة ومتوازنة وشاملة للجميع. في رأيي، إن النتيجة التي تم التوصل إليها اليوم ناتجة عن التفاني، وما كان يمكن أن تتم بدون الكفاءة المهنية والمهارات الدبلوماسية للميسرين المشاركين. وينبغي أن نحترم جميعا عملهما الجماعي وحكمتهما في هذا الصدد.

يود وفدي أيضا أن يعرب عن تأييده لبياني المجموعة الأقاليمية ومنظمة المؤتمر الإسلامي اللذين سيُدلى بهما في وقت لاحق في هذا الصدد.

لقد صوّت وفدي مؤيدا القرار ٦٥/٢٨١، المعنون ''استعراض عمل مجلس حقوق الإنسان''، مع انه لا يجسد جميع أولوياتنا واهتماماتنا. ولكي نتوصل إلى توافق في الآراء، أيدنا القرار لأننا نعتقد أن مجلس حقوق الإنسان وعمله وإجراءاته ينبغي أن تمثل المنتدى للحوار والفهم والتعاون من أجل تحقيق إقرار حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

إن مجلس حقوق الإنسان هو مركز تنسيق للأمل والمشاركة، الذي بوسع الكل أن يعتمد عليه في التصدي للتحديات في مجال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، ينبغي للجميع احترام مبادئ اللانتقائية وعدم التسيس وغياب المعايير المزدوجة والحياد والموضوعية. ونأسف أيضا لأن عددا قليلا من البلدان حاول عرقلة تكامل القرار وموضوعيته.

السيدة لي شياومي (الصين) (تكلمت بالصينية): يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به الممثل الروسي بالنيابة عن المجموعة الأقاليمية.

لا تزال الصين ترى بأن ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل جهودا موازية لتوطيد وتعزيز حقوق الإنسان وتشجيع البلدان على اختيار مسارها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ضوء ظروفها الوطنية ذات الصلة.

وقد دافعت الحكومة الصينية دائما عن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان ودعمت تسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل. ونحن نعارض تسييس قضايا حقوق الإنسان أو ممارسة الكيل بمكيالين.

أنشئ مجلس حقوق الإنسان من أجل تحسين آليات الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان والقضاء على مسألتي التسييس والمعايير المزدوجة المزمنة اللتين انتهجهما سلف المجلس، لجنة حقوق الإنسان. وما برح المجلس منذ إنشائه قبل خمس سنوات يعَمل عموماً بشكل سلس ويؤدي دوراً إيجابيا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترى الصين أن المكانة الحالية للمجلس وتكوينه وترتيباته المؤسسية يمكن أن تلبي شروط ولايته. غير أن أشد التعديلات إلحاحا لا تزال تتمثل في القضاء على عمليتي التسييس والكيل بمكيالين.

وللأسف فشل القرار بشأن استعراض المجلس (القرار ٢٨١/٦٥) في أن يعكس توافق الآراء، فيما يتعلق بهذه القضية، التي أعرب عنها الكثير من البلدان النامية بما فيها الصين. ومع ذلك، تعتقد الصين أن القرار يعكس إلى حد ما توافق الآراء ويظهر الفطنة السياسية لكافة الأطراف. وتؤيد الصين اعتماد الجمعية له. كذلك نود أن نعرب عن تقديرنا للقيادة المتميزة التي أبداها رئيس الجمعية العامة والمنسقين، وهما، الممثلان الدائمان للمغرب وليختنشتاين.

وتعتبر الصين الانتهاء من استعراض مجلس حقوق الإنسان فرصة للعمل سويا مع جميع الأطراف لدعوة المجلس إلى الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأداء واجباته بطريقة موضوعية ومحايدة ولاانتقائية من أجل المساهمة في المساعي الدولية لحقوق الإنسان.

السيد سيغير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بما أنني أتكلم نيابة عن أيسلندا ونيوزيلندا والنرويج فضلاً عن وفد بلدي، وسوف أتكلم بالإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

تود نيوزيلندا والنرويج وسويسرا التقدم بالشكر للميسرين المشاركين والممثلين الدائمين للمغرب وليختنشتاين فضلا عن موظفيهما على جهودهم المتفانية لتحقيق توافق الآراء. وبالرغم من عدم تحقيقنا ذلك، نعترف بأن عملية الاستعراض ككل، في مساري جنيف ونيويورك، قد حققت بعض التحسن في عمل المجلس وسيره. وتشمل نتائج جنيف إدخال تحسينات إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل ومواءمة دورة المجلس مع السنة التقويمية، فضلا عن ضمان تحسين فرص وصول المعوقين إلى اجتماعات مجلس. كذلك نرحب بالموافقة على مبدأ الاستعراض المستقبلي لحالة المجلس.

وقد أصبنا بخيبة الأمل، بالرغم من هذه الإنجازات الإيجابية، بسبب عدم ترجمة طموحاتنا المتواضعة إلى المزيد من التحسينات الملموسة في الاستعراض. وقد أيدت أيسلندا ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا باستمرار ضرورة النظر إلى توصيات المجلس للجمعية العامة بشكل فردي وحسب حالتها. ونشعر بالأسف لعدم إمكانية تضمين هذا التوضيح للإجراءات المخصصة الجارية في نص القرار ٢٨١/٦٥. وينبغي أن نسعى جاهدين من أجل جعل عمل المجلس وهيئته الأم، الجمعية، عملا يتسم بالشفافية وخاضع للمساءلة بقدر الإمكان. ومن خلال اعتماد توصيات المجلس بشكل

جماعي، لا نستطيع أن نوضح ما نؤيده منها، وما نعارضه، ولماذا نتخذ هذه المواقف. لهذا السبب، اضطررنا في الماضي إلى الامتناع عن التصويت على التقارير المقدمة من مجلس حقوق الإنسان، على الرغم من دعمنا الشديد لعمله.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الإيجابية نشعر بخيبة الأمل أيضا بسبب عدم تمكن الجمعية العامة من الاتفاق على آلية تمويل طويلة الأجل لتغطية النفقات غير المنظورة والاستثنائية الناشئة عن القرارات العاجلة التي يتخذها المجلس. وفي الوقت الحاضر، تمول القرارات العاجلة في بعض الأحيان من خلال استخدام أموال مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي أموال كانت مخصصة لمهمات أخرى. ويمكن أن يضعف هذا من عمل المجلس والمفوضية.

وبالرغم من نتائج الاستعراض المتواضعة، في ظل الوقت والجهد المستثمرين، نحن ندرك أن مجلس حقوق الإنسان يتخذ إجراءاته في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة على نحو متزايد، ويتخذ قرارات جيدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

السيد غالفيث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، تود شيلي أن تتوجه بالشكر لكم بصفتكم رئيسا للجمعية العامة لتنفيذ أحكام القرار ٦٠/٢٥١، بما في ذلك استعراض السنوات الخمس لمجلس حقوق الإنسان. كذلك نود أن نثني على الميسرين المشاركين في عملية الاستعراض السفير كريستيان ويناويسر، الممثل الدائم ليختنشتاين، والسفير محمد لوليشكي، الممثل الدائم للمغرب – فضلا عن فريقيهما لما بذلوه من جهود لتنفيذ هذه العملية بنجاح.

تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل ملديف بالنيابة عن المجموعة الإقليمية المختلفة، التي شيلي عضو فيها.

وشاركت شيلي بنشاط منذ بداية عملية الاستعراض بسبب رغبتها الصادقة في الوصول إلى حل توافقي فيما بين عموم الأعضاء بغية المساعدة في تعزيز مجلس حقوق الإنسان في الإطار الذي وضعه القرار ٦٠/٢٥١. وعلى الرغم من طرح القرار ٦٥/٢٨١ للتصويت، فمن الواضح أنه كان هناك توافق في الآراء واسع النطاق عليه.

وقد تحدثت شيلي منذ البداية، مؤيدة لضرورة إجراء استعراض ثان، بشأن حالة مجلس حقوق الإنسان. وتمثل الصيغة الواردة في الفقرة ٣ من القرار ٦٥/٢٨١ حل وسط جيد. وتود شيلي أن تؤكد من جديد موقفها الذي يؤيد ضرورة أن يكون المجلس أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وتأمل قدوم الوقت حيث يكون أحد الركائز الثلاث للمنظمة – حقوق الإنسان – موضوع جهاز رئيسي، تماما كما هو الحال في الدعامتين الأخريين.

وتدرك شيلي التقدم الوارد في الفقرة ٦، وهو أن رئيس المجلس سوف يعرض التقرير السنوي للمجلس. وتأمل شيلي، فيما يتعلق بالفقرة ٩، أن تمكن التوصيات والخيارات المقدمة من قبل الأمين العام، والمقررات التي اتخذها الجمعية العامة عن طريق اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، من تخصيص التمويل المناسب وتوفيره على أساس عاجل حسب الضرورة لتوفير تكاليف القرارات والمقررات التي تنطوي على حالات الأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في عام ٢٠٠٥ أقر المجتمع الدولي بضرورة تحسين الطريقة التي تُعالج من خلالها حقوق الإنسان، عن طريق إنشاء هيئة جديدة تهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بغية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، وكان من المقرر أن تحل محل اللجنة السابقة. ومنذ عام ٢٠٠٦، اضطلع

مجلس حقوق الإنسان بولايته المهمة، وهو يواصل العمل وتوسيع نطاق جهوده لإحداث تأثير حقيقي في حياة الملايين من الناس.

وأدركت المكسيك دائما أن الغرض من عملية الاستعراض لم يكن تجديد ولاية المجلس أو تعديلها، وإنما تعزيز أدائه وإدخال بعض التغييرات اللازمة لتنسيق العلاقات بينه وبين الجمعية العامة. وكان الهدف من اعتماد القرار ٢٨١/٦٥ بتوافق الآراء بنفس القدر من الأهمية، نظرا لأهمية الرسالة السياسية التي نقلها المجلس فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان.

وتشجع المكسيك بإصرار، طوال عملية الاستعراض، المقترحات والأفكار التي من شأنها أن تقرب بين مواقف جميع الدول. نعتقد أن النص الذي عرضه رئيس الجمعية هو أقرب ما يمكن إلى توافق الآراء، أو أعلى درجات الاتفاق. كما نثني على العمل الذي قام به الممثلان الدائمان لليختنشتاين والمغرب كميسرَي عملية الاستعراض في المقر.

وددنا لو جُسِّدَت بعض القضايا بشكل مختلف، ولا سيما في الفقرة ٦، بحيث يُقدَم تقرير المجلس إلى الجلسة العامة للجمعية العامة حصرًا. ومع ذلك، نفهم أنه تم إحراز تقدم إذ إن رئيس المجلس سيعرض تقرير المجلس بتلك الصفة. بالتأكيد سوف يساعد إجراء حوار تفاعلي بين رئيس المجلس واللجنة الثالثة على تحسين التنسيق بين الهيئتين.

علينا ينبغي لنا ألا ننسى أن تعزيز المجلس هو عملية مستمرة تجري عندما تجد الوفود أشكالاً جديدةً من التفاهم، وعندما يتم تحقيق نتائج ملموسة بشأن مجموعة كبيرة من القضايا، وعندما يجري فيما بين الدول حوارٌ يحترم الاختلافات، ولكن مع التزام لا يتزعزع بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مناطق العالم جميعها. ونعلم جيدًا أن هذا أمرٌ ضروريٌ في ظل الظروف الدولية الراهنة. وستواصل المكسيك العمل مع الدول جميعها لتحقيق هذا الهدف.

السيد بيرازا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي مؤيدة القرار ٢٨١/٦٥، المعنون ''استعراض مجلس حقوق الإنسان''، كدليل على دعم بلادي، منذ البداية، للعمل المهم الذي يقوم به المجلس في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو واحد من الركائز الأساسية الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة. يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لعمل كلا الميسرَين في هذه العملية.

شاركنا بنشاط وبصورة بناءة في المفاوضات، مع إعادة التأكيد مجددا على أهمية عمل مجلس حقوق الإنسان، واقتراح الصيغ البديلة للنقاط التي كانت موضع اختلاف وكيّفنا مواقفنا الأولية بشأن مجالات بالغة الأهمية في نظر بلادنا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. أملت أوروغواي أن يضع القرار الذي اتخذناه للتو العناصرَ والمقترحات التي سوف تعزيز عمل مجلس حقوق الإنسان في إطار النظام المتعدد الأطراف. في هذا الصدد، يبدو أنه من المفيد لنا أن نؤكد أن الفقرة ٣ تتوخى إمكانية إجراء استعراض جديد لوضع المجلس في السنوات العشر المقبلة.

خلال المفاوضات، لاحظنا أن كل المقترحات لم تظهر درجة المرونة نفسها في السعي إلى صيغ توفيقية. كما أوضِح في مناسبات كثيرة، دعت وأوروغواي أصلاً إلى إنشاء المجلس كهيئة رئيسية داخل هيكل الأمم المتحدة. حافظت أوروغواي على موقفها هذا طوال فترة المفاوضات. ومع ذلك، فهمنا أن الظروف لتعزيز مكانة المجلس لم تكن تتوفر بعد. لذا كيّفنا موقفنا الأولي ووافقنا على الوضع الحالي للمجلس بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة.

يعرب وفد بلادي عن قلقه العميق إزاء عدم التوصل إلى اتفاق على الفقرة ٦. كنا نفضل لو يتم النظر في التقرير

والتوصيات الصادرة عن المجلس في الجلسة العامة للجمعية العامة حصرًا. شرحنا أسبابنا التي دعت لاتخاذ ذلك الموقف في مناسبات عديدة. يأسف وفدي أنه بدلاً من العمل على صيغة حل وسط في المفاوضات، اخترنا أحد الموقفَين المقترحين بشأن تلك المسألة.

في رأي وفدنا، تغيّر الصيغة الحالية للفقرة ٦ الجهة الأصلية المتلقية للتقرير الذي سيقدمه المجلس – أي الجمعية العامة – على النحو المنصوص عليه في الفقرة الفرعية ٥ (ي) من القرار ٢٥١/٦٠. ونفهم أيضًا أن صياغة الفقرة ٦ من النص تضفي الطابع المؤسسي على قرار اللجنة العامة الذي لم يكن غرضه قطّ خلق سابقة ولا يمكن اعتبارها أبدًا إعادةَ تفسير للقرار ٢٥١/٦٠.

أخيرًا، إن وفد بلادي إذ صوّت مؤيدا القرار ٢٨١/٦٥، فإنه سيواصل دعم عمل مجلس حقوق الإنسان من أجل تعزيز أهميته داخل هيكل المنظمة في نهاية المطاف.

السيد غودارد (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم نيابةً عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

في البداية، تود الجماعة الإشادة بجهود الميسرين في استعراض مجلس حقوق الإنسان الذي جرى في نيويورك – أي الممثلان الدائمان للمغرب وليختنشتاين – لتوجيهاتهما وقيادتهما الماهرة في مراحل العملية جميعها.

رحبت بلدان الجماعة الكاريبية، ومعظمها غير ممثلة في جنيف، بفرصة المساهمة في المناقشات بشأن إعادة النظر في مركز المجلس في نيويورك. وتحقيقًا لهذه الغاية، دخلنا في مناقشات بصورة بناءة بشأن هذا الاستعراض المأذون به. كما شددنا باستمرار على أهمية عقد هذه العملية من خلال اعتماد النتائج بتوافق الآراء.

ندرك أن القرار ٢٨١/٦٥ هو ثمرة مفاوضات مكثفة على مدى بضعة أشهر. ومع ذلك، نود أن نؤكد على أهمية المفاوضات المنفتحة والشفافة والواسعة النطاق للسماح بإجراء مناقشة كاملة فيما بين الدول الأعضاء، كما هي العادة في العمليات المتعددة الأطراف.

كما ذكر متكلمون آخرون، للجماعة مصلحةٌ في العناصر الأخرى التي، للأسف، لم ترد في النص الذي اعتمد اليوم. على الرغم من هذا الموقف، وفي سبيل المرونة والتوصل إلى حل وسط، وافقت الجماعة على النص الذي أورده الرئيس في الوثيقة A/65/L.78*.

على الرغم من أن الجماعة ترى أن المجلس الذي أنشئ مؤخرا قد نفذ ولايته بشكل جيد نسبيًا بوصفه هيئة فرعية وأنه ينبغي على أي عملية مستقبلية للاستعراض أن تركز على التحديات المتبقية أمام المجلس لتحسين أدائه، وافقنا على دعم فكرة الاستعراض في المستقبل بشأن الحفاظ على المركز، يعقد في الوقت الملائم، ولكن في فترة لا تقل عن عشر سنوات ولا تتجاوز ١٥ سنةً من اعتماد القرار ٢٨١/٦٥.

علاوة على ذلك، يسر الجماعة أن تلاحظ أنه مع اعتماد هذا القرار فإن الجمعية العامة سوف تضفي الطابع المؤسسي على الترتيبات التي كانت قائمة منذ إنشاء المجلس والمتعلقة بإحالة هذا البند من جدول الأعمال إلى الجلسة العامة للجمعية العامة واللجنة الثالثة. سوف يوفر الحوار التفاعلي مع رئيس المجلس في اللجنة الثالثة فرصة لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما لتلك التي لها تمثيل محدود، أو ليس لها تمثيل في جنيف، للمشاركة الفعالة في الحوار المتعلق بعمل المجلس.

وإذ يستشرف مجلس حقوق الإنسان آفاق المستقبل، فيجب علينا أن نستفيد من التجارب الإيجابية للسنوات الماضية ونضمن مواصلة تنفيذ ولايته، مع الأخذ بعين الاعتبار

مبادئ الموضوعية والشمولية وعدم الانتقائية لدى النظر في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلا عن القضاء على ازدواجية المعايير، على النحو الوارد في القرار ٦٠/٢٥١، الذي أنشئ المجلس بموجبه. وتكرر بلدان الجماعة الكاريبية مجددا التزامها الثابت بتعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة للجميع ونتعهد بمواصلة متابعة أعمال المجلس بأفضل ما لدينا من قدرات.

وختاماً، تأسف الجماعة لاضطرارنا لاتخاذ القرار ٦٥/٢٨١ عن بالتصويت.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لجزر ملديف نيابة عن المجموعة عبر الإقليمية للدول المتفقة في الرأي.

لقد صوتت كوستاريكا مؤيدة للقرار ٦٥/٢٨١ باعتبار أن ذلك مؤشراً على دعمها للعمل الحيوي لمجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ودعما لعملية التحسينات التي يجب أن تتواصل. وبعد مضي خمس سنوات على إنشاء المجلس، حقق تقدما باستخدام مختلف الأدوات المتاحة له بغية أن يكون له تأثير حقيقي على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العالم.

وبالاشتراك مع مجموعة واسعة من البلدان، ظلت كوستاريكا ملتزمة بقوة بعملية الاستعراض. وقد عملنا على نحو بناء، عبر تقديم المقترحات المختلفة التي تسعى إلى تحقيق توافق في الآراء، يساعد على تحسين عمل وفعالية المجلس في من جنيف ونيويورك. ونشكر الميسرين المشاركين لفصل نيويورك على التزامهما الراسخ بتلك العملية، وعلى الطريقة البناءة التي جرت بها المفاوضات بهدف الاقتراب بقدر ما أمكن من الوصول إلى توافق في الآراء.

ويحتوي النص الذي اعتمدناه على بعض العناصر الإيجابية، غير أن التغييرات التي أدخلت عليه لا تزال بعيدة جداً عن إحداث تغييرات جوهرية في المجلس. وفي هذا الصدد، لا نزال مدينين كثيرا لبلايين البشر في جميع أنحاء العالم، الذين تمثل حقوقهم وكرامتهم علة وجود المجلس.

واختصارا للوقت، لن أذكر سوى تطلع واحد يتشاطره بلدي مع الآخرين و لم يجسد في النص. وأشير بصراحة إلى وجوب ألا يعرض تقرير مجلس حقوق الإنسان المذكور في الفقرة ٦ إلا على الجلسة العامة للجمعية العامة. وهذا الحل كان من الممكن أن يكون أكثر اتساقاً مع الفقرة الفرعية ٥ (ي) من القرار ٦٠/٢٥١، التي يقدم المجلس، وفقاً له، تقريره إلى الجمعية العامة، فضلا عن اتساقه مع النص الفعلي لبقية الفقرة ٦ من القرار الذي اتخذناه اليوم.

تكرر الفقرة ٦ تأكيد الاتفاق الوارد في القرار ٦٥/٥٠٣، ومفاده أن الجمعية ستجتمع في جلسة عامة للنظر في التقرير السنوي للمجلس بشأن أنشطته السنوية، وأن اللجنة الثالثة ستنظر في جميع توصيات مجلس حقوق الإنسان. ولذلك كان سيكون منطقياً وأكثر اتساقاً عرض التقرير على الجلسة العامة فقط. وذلك ما كان سينص عليه القرار صراحةً.

وعلى أية حال، يرى وفد بلدي ضرورة أن يكون هناك تمييز واضح بين تقديم التقرير وعرضه أو استعراضه أو النظر فيه. وبالنسبة لكوستاريكا، فإن أهم شيء هو أنه، نتيجة لاتفاق بشأن هذه المسألة، تم التأكيد على أن استعراض التقرير أو النظر فيه سيتمان في الجلسات العامة. ونأمل أن تحترم جميع الدول ذلك الحل الوسط، وأن نعمل وفقا لذلك في الدورة المقبلة للجمعية العامة.

وأود أن أكرر التأكيد لكم، سيدي الرئيس، وإلى جميع الدول الأعضاء التزام بلدي بالحوار الجاري

بهدف مواصلة السعي إلى وضع آليات من شأنها أن تمكن المجلس من الاستجابة على نحو أكثر فعالية للتحديات التي نواجهها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونحن ملتزمون أيضا بالعمل بجدية داخل المجلس بغية التعاون بطريقة فعالة على إنجاز مهامه.

السيد روتيليو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تود الأرجنتين أن تعرب عن امتنانها لكم، سيدي الرئيس، وكذلك للميسرين المشاركين لاستعراض مجلس الأمن – الممثلان الدائمان لليختنشتاين والمغرب – على عرض القرار ٢٨١/٦٥ الذي اتخذناه للتو. لقد قاد الميسران المشاركان المفاوضات بطريقة شاملة ومفتوحة وشفافة، وبالتشاور المستمر مع جميع الدول. وشاركنا في هذه العملية، واضعين في الاعتبار دائما، هدفاً واضحا يتمثل في تعزيز أهم هيئة في النظام العالمي، معنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر أمله في أن يصبح المجلس جهازا رئيسيا، وفقا للمكانة الأساسية لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. ونرحب بالابقاء على إمكانية مناقشة هذه المسألة في المستقبل.

وفي الوقت ذاته، وإذ كنا نفضل أن يقدم كل من تقرير المجلس وتوصياته إلى الجلسة العامة، نفهم أن إعادة التأكيد على اتفاق المكتب الوارد في القرار ٥٠٣/٦٥ تضفي طابعا مؤسسيا على الممارسة التي ستنظر الجلسة العامة في تقرير المجلس، وستنظر اللجنة الثالثة في توصياته.

أخيرا، نعتقد أن من الضروري أن يتوفر لمجلس حقوق الإنسان التمويل الكافي لتغطية النفقات غير المتوقعة والاستثنائية الناشئة عن التوصيات والقرارات، وأن ترشد هذه الاعتبارات مقترحات الأمين العام المطلوبة في الفقرة ٩، ومناقشات الدول الأعضاء في المجالات ذات الصلة.

السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد حثت الولايات المتحدة مراراً في جنيف ونيويورك، زملاءنا الأعضاء على الانضمام إلينا في إجراء استعراض دقيق وشامل لمجلس حقوق الإنسان، من شأنه تحسين قدرته بشكل واضح على الاضطلاع بمهمته الرئيسية، وهي تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ولكن للأسف، لم تتمكن عملية جنيف من أن تثمر نتائج إيجابية حتى في الحد الأدنى، وعليه فقد اضطررنا إلى النأي بأنفسنا عن النتيجة التي توصلت إليها. ونحن نقدر العمل الذي اضطلع بها الميسران المشاركان في نيويورك على مدى الأشهر الماضية، غير أن القرار النهائي ٢٨١/٦٥ لا يعالج أيضا المشاكل الأساسية التي لا يزال يعاني منها مجلس حقوق الإنسان. ونحن نأسف أسفا عميقا على ضياع تلك الفرصة. وعليه، صوتت الولايات المتحدة معارضة للقرار.

لقد حقق المجلس في الأسابيع الأخيرة إنجازات هامة كثيرة، بما في ذلك اتخاذ قرار تاريخي يسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأشخاص المثليون والمثليات وذوو الميل الجنسي المزدوج ومغايرو الهوية الجنسية في جميع أنحاء العالم، وعقد جلسة خاصة بشأن سوريا، ولجنة التحقيق في ليبيا، والقرار التاريخي المتعلق بإنشاء مقرر خاص للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في إيران. غير أن فعالية المجلس وشرعيته يظلان عرضة للخطر، ما دام يختص بالذكر على نحو غير عادل وفريد دولة واحدة في العالم، في حين تهرب من التفحص دول أخرى، بما في ذلك الدول المتمادية في انتهاكات حقوق الإنسان.

ويظل البند ٧ الدائم المسيّس على جدول أعمال المجلس بشأن إسرائيل، أحطر مشكلة هيكلية يعانيها المجلس. وأثناء هذا الاستعراض، لم يكن في استطاعة أي دولة من الدول الأعضاء شرح كيفية اتساق البند ٧ مع المبادئ المحددة

الموضحة في القرار ٢٥١/٦٠، المنشئ لمجلس حقوق الإنسان، وهي الحياد والنزاهة وعدم الانتقائية، والتوازن. كان ينبغي أن يزيل هذا الاستعراض هذا البند غير المنصف وغير المتوازن من جدول الأعمال ويضمن بدلاً من ذلك أن يتم التعامل مع جميع الدول الأعضاء، بما فيها إسرائيل، على أساس المساواة والنزاهة. لقد انتهى الاستعراض، لكن هذا الصراع لم ينته بعد. وستواصل حكومة بلدي الكفاح من أجل حذف هذا البند والقرارات المنحازة وغير العادلة التي تنبع منه.

وهذا الاستعراض لم يقم أيضا بمعالجة مسألة أساسية أخرى، أي العضوية في المجلس. وإن المجلس يسيء إلى سمعته ويمس بكرامته ويقلل من قيمته عندما يجلس أسوأ منتهكي حقوق الإنسان على هذه الطاولة. خلال الاستعراض في نيويورك، قدمت الولايات المتحدة اقتراحًا يضمن لأعضاء الجمعية العامة خيارات حقيقيةً في انتخابات مجلس حقوق الإنسان، عن طريق دعوة جميع المجموعات الإقليمية، بما فيها مجموعتنا، إلى ترشيح قوائم تنافسية. ورُفضت هذه الدعوة. وزاد استياؤنا عندما تم اعتراض اقتراحٌ آخر أكثر تواضعًا، والذي دعا ببساطةٍ الدول المرشحة إلى إجراء حوار تفاعلي حول سجلاتها المتعلقة بحقوق الإنسان مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني.

وهذه الإخفاقات في معالجة المشكلة الحاسمة المتعلقة بالعضوية في المجلس لا تخدم المجلسَ ولا الرجال والنساء الشجعان الذين يدافعون عن حقوقهم العالمية في جميع أنحاء العالم. وينبغي ألا يشكّن أحد في هذا الأمر: العضوية في مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن تكتسب من خلال احترام حقوق الإنسان، بدلا من أن تُمنح لأولئك الذين ينتهكونها.

عندما ترشحت الولايات المتحدة للحصول على مقعد في المجلس عام ٢٠٠٩، أوضحنا أننا فعلنا ذلك بالتحديد بهدف تعزيز المجلس من الداخل، من خلال الانخراط المباشر والمستمر. ذلك ما فعلناه وذلك ما سنواصل فعله. للأسف، يمثل قرار اليوم فرصة كبيرة فوّتها المجلس في سبيل تصحيح الأخطاء التاريخية. والقرار الذي صوتنا عليه اليوم لا يفعل شيئًا لمعالجة إخفاقات المجلس أو ليقربه إلى القيم التي تأسس عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالعمل على إصلاح مجلس حقوق الإنسان وتغييره نحو الأفضل. وسوف نواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى، دورة بدورة وقرارا بقرار، للنهوض باحترام الحقوق التي نعتز بها. ولكننا لن نرضخ إلى إدامة الوضع الراهن الفاشل الذي يؤدي بهذه المؤسسة إلى أداء متدن، كما نعلم جميعًا. في وقت تخاطر فيه أعداد هائلة من الناس بحياتهم من أجل الحرية في جميع أنحاء العالم وفي ظل الظروف الخطيرة بشكلٍ خاص، وينبغي ألا تقل عن ذلك جهود الذين يشاركوننا الالتزام بالحقوق العالمية لجميع الرجال والنساء.

في الوقت نفسه، نأمل أن يكون بمقدورنا في يوم لنعمل معًا لتصحيح عيوب المجلس الأساسية والوفاء بالتزامه بتعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييزٍ وبطريقةٍ عادلة ومتساوية.

السيد لوكيانتسيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بما أنني سأتكلم نيابةً عن مجموعة الدول من مناطق مختلفة، سوف أقدم بياني باللغة الإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

تماشيًا مع النداء المستمر للميسرَين المشاركين – السفير لوليشكي ممثل المغرب، السفير فينافيزر ممثل ليختنشتاين – لتوخي التركيز والاختصار وعدم تكرار المواقف المعروفة جيدا، سوف أحاول أن أفعل ذلك تحديدا.

يشرفني أن أتكلم نيابةً عن مجموعة الدول من مناطق مختلفة التي تتألف من الجزائر، بوليفيا، بيلاروس، الصين، كوبا، إيران، نيكاراغوا، باكستان، سوريا، فنزويلا، فييت نام، اليمن، وبلدي، الاتحاد الروسي.

يسر مجموعة الدول من مناطق مختلفة أن تؤيد القرار ٢٨١/٦٥. ونشيد بجميع الوفود التي شاركت بصورةٍ بناءةٍ في عملية التفاوض التي أدت إلى اعتماد هذا النص المهم. ولم نكن لنصل إلى نتيجة اليوم من دون التفاني والاقتدار، والعمل الشاق، والمهارات الدبلوماسية والجهود الدؤوبة التي بذلها الميسران المشاركان. وبالنظرً للظروف الصعبة التي جرت فيها هذه العملية والاختلاف الشديد في وجهات النظر والمواقف بين مختلف الوفود والمجموعات، كانت المهمة الموكلة إليهما تبدو مستحيلة أحياناً، ومع ذلك نجحا. ونحن ممتنون حق الامتنان لهما. ونعرب عن امتناننا كذلك لمن ساعدوا الميسرَين المشاركين، سواء من بعثتيهما أو من مكتب رئيس الجمعية العامة.

منذ البداية، تعهدت مجموعة الدول من مناطق مختلفة بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نتائج هذه المسألة البالغة الأهمية، وكنا على ثقة بأن هذه النتيجة لم تكن مرغوبة فحسب بل ممكنة أيضا. كنا طرفا مسؤولا في المفاوضات. وبناءً على طلب الميسرَين المشاركين، انخرطنا في مراحل العملية جميعها في مشاورات مع الشركاء الآخرين باذلين جهدًا حقيقيًا وجادًا يهدف إلى سد الثغرات القائمة وتقوية مواقف رئيسية معينة.

نحن إذا راضون حقا بأن ترتكز بعض الأحكام البالغة الأهمية في النص الذي اعتمد للتو على الصغية اللغوية والنهج اللذين اتبعتهما مجموعة الدول من مناطق مختلفة وشركاؤنا في المفاوضات. للأسف، لم تتجسد مقترحاتنا كافة في النص النهائي، على الرغم من أن جميع اقتراحاتنا قدمت بحسن نية. باعتبارها جهة مفاوضة مسؤولة، وقد أظهرت مجموعة الدول من مناطق مختلفة، باعتبارها طرفا متفاوضا مسؤولا، المرونة والاستعداد للقيام بالتنازلات. وأخيرًا، لقد شددنا دوما على أن التوصل إلى نتيجة توافقية محتملة لن يتحققا إلا إذا جسد النص مقترحات ذات طابع غير تصادمي لا تعترض عليها أية مجموعة كبيرة.

بالنظر إلى تعليقات بعض الوفود التي انتقدت القرار المتخذ للتو، وتحديدًا في إشارة إلى عناصر غير مدرجة في النص، تود المجموعة أن تذكر ما يلي.

كانت مجموعتنا، مثل غيرها، تفضل أن تجسد بعض الأفكار في الوثائق التي قدمها الميسران المشاركان. في النهاية، وفي إطار روح الحلول التوفيقية، قررنا عدم الإصرار عليها، على الرغم من أنها جميعا استندت إلى ولاية الاستعراض على النحو المبين في القرار ٢٥١/٦٠. غير أن ذلك لا ينطبق على الاقتراحات التي قدمتها بعض الوفود والمجموعات بشأن ما يسمى بالمسائل المتعلقة بالعضوية. ينطبق الأمر نفسه على الأفكار حول ''تفعيل'' أحكام القرار ٢٥١/٦٠ التي تعالج عرض التعهدات والالتزامات الطوعية.

ولن نغالي مهما حاولنا في تقدير أهمية القرار الذي اتخذ للتو. نعتقد أنه سيسهم بلا شك في الأداء الفعال لمجلس حقوق الإنسان وآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برمتها. نحن واثقون أيضًا أن النص سوف يخدم تعزيز مقصد المجلس باعتباره محفلا للحفاظ على الحوار البناء فيما بين الدول والأطراف المعنية الأخرى على أساس الاحترام المتبادل والموضوعية والنزاهة. وحقوق الإنسان ينبغي أن تكون عاملاً موحدًا في العلاقات الدولية، بدلا من تصير أمرا يستخدم لتأجيج المواجهة وخدمة الاعتبارات السياسية.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

على الرغم من الادعاءات القوية التي يُعرب عنها باستمرار بشأن بعض المسائل الجوهرية، صوتت المجموعة الأفريقية مؤيدة للقرار ٢٨١/٦٥، بشأن استعراض مجلس حقوق الإنسان. فعلنا ذلك لإظهار التزامنا تجاه تلك الهيئة الفرعية الهامة للجمعية العامة. ومن خلال التصويت مؤيدين للقرار، أردنا أن نكرر دعمنا القوي لعمل المجلس في تنفيذ ولايته على النحو المبين في القرار ٢٥١/٦٠. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء حول النص الذي اعتمدناه للتو. ونحن نأسف أيضًا لعدم وجود أي إشارة إلى القرار ٢١٩/٦٢، الذي وافق على التدابير المؤسسية للمجلس.

وإذ قررنا للتو أنه يجب على المجلس أن يحافظ على مركزه باعتباره هيئة فرعية، فإن مجموعتنا تعتقد، أولاً، أنه ينبغي على المجلس، شأنه شأن هيئات الجمعية العامة الفرعية الأخرى، أن يقدم تقريره إلى اللجنة الرئيسية المناسبة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تتناول اللجنة الثالثة التقرير السنوي للمجلس.

ثانيا، ينبغي أن تدرس اللجنة الخامسة جميع الآثار المالية الناجمة عن مقررات وقرارات المجلس، بما في ذلك النفقات غير المتوقعة، وذلك تماشيًا مع الأحكام ذات الصلة في النظام الداخلي.

أخيرًا، ينبغي للتقرير السنوي لرئيس مجلس حقوق الإنسان أن يشمل دورة أيلول/سبتمبر أيضًا. نعتقد أن القرار المتعلق بمواءمة ولايات الأعضاء، فضلاً عن توقيت تقارير العام المقبل، يمكن أن يسهما بشكل كبير في تعزيز فعالية عمل المجلس. وعلى الرغم من حذف بعض أولوياتنا، بما في ذلك العديد من المقترحات التي قدمتها المجموعة الأفريقية في جنيف خلال مناقشة الوثيقة، نود أن نؤكد من جديد تأييدنا لعمل المجموعة بشأن وثيقة جنيف المعنونة، ”نتائج استعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه“.

في الختام، أود أن أتوجه بخالص الشكر والتهنئة إلى الميسرين المشاركين لعملية الاستعراض، السفير محمد لوليشكي ممثل المغرب، والسفيركريستيان فينافيز ممثل ليختنشتاين. فجهودهما أسهمت بشكل كبير في صياغة النص الذي اعتمدناه للتو.

السيد موريل (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ترى كندا أن القرار ٢٨١/٦٥ لا يعالج بشكل كاف المسائل التي نعتقد أنها مهمة جدًا لتحسين عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه. وعلى نحو خاص، إن القرار الحالي ونتائج جنيف التي يشتمل عليها لا تقوم بأي شيء لتحسين قدرة المجلس على معالجة الحالات الطارئة، وتنفيذ استعراض دوري من قبل الدول الأعضاء أو تعاون الدول مع الإجراءات الخاصة. كما أنه لا يتخذ أي خطوات نحو تحسين عضوية المجلس. وطوال جزء نيويورك من عملية الاستعراض، أعلنت كندا بوضوح أن أي استعراض لمركز المجلس يجب أن يشمل العناصر المتعلقة بمركز المجلس عند إنشائه، بما في ذلك تشكيلته ومعايير العضوية فيه.

بما أن عضوية المجلس لا تزال محدودة، من المهم أن يطبق الذين يخدمون في المجلس المعايير المنصوص عليها في القرار ٢٥١/٦٠. لذلك السبب، وخلال جميع مراحل عملية الاستعراض هاته، دعت كندا إلى إدراج تدابير تهدف إلى توضيح أفضل لجهود المرشحين لتلبية معايير العضوية المنصوص عليها في القرار ٢٥١/٦٠، أي مساهمة المرشحين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعهداتها والتزاماتها الطوعية وكذلك ضرورة التزام أعضاء المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتعاون التام مع المجلس.

وتشعر كندا بخيبة الأمل إذ أنه رغم تأييد القرار من عدد من البلدان من مختلف المناطق، فإنه لا يتضمن أي إشارة إلى إجراء حوار تفاعلي بين المرشحين والدول الأعضاء والمجتمع المدني، وإدراج الالتزامات التي يمكن قياسها مثل استجابات واضحة لطلبات الإجراءات الخاصة بالزيارة، أو تقارير المتابعة من قبل المرشحين بشأن تنفيذ تعهداتهم والتزاماتهم.

أما فيما يتعلق بنتائج هذه العملية الاستعراضية عموما، فإن كندا تعرب مرة أخرى عن قلقها بسبب تركيز المجلس بصورة غير متكافئة على الحالة في الشرق الأوسط. كنا نأمل أن يؤدي هذا الاستعراض إلى حذف البند ٧ من جدول أعمال المجلس، ولكن للأسف، لم يحدث ذلك.

وكما ذكرنا في بياننا بجنيف في الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، تعتقد كندا أن البند ٧ من جدول الأعمال يقوض هدف مجلس حقوق الإنسان بضمان الشمولية والموضوعية وعدم الإنحياز في النظر في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والقضاء على المعايير المزدوجة والتسييس. ولدى كندا مخاوف بشأن الصيغة اللغوية غير المتوازنة المستعملة على نحو متزايد في القرارات المدرجة في إطار البند ٧ من جدول الأعمال. على وجه الخصوص، ما زالت بعض التعابير المستعملة في هذه القرارات خلافية، فيما ينبغي أن يكون الهدف إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وستواصل كندا تشجيع الجمعية على تركيز اهتمامها على مساعدة الطرفين في جهودها الرامية إلى إيجاد حل شامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني عن طريق التفاوض استنادا إلى وجود دولتين، بدلاً من أن تسهم في مزيد من الاستقطاب.

لتلك الأسباب كافة، صوتت كندا معارضة للقرار.

السيد محمد (جزرملديف) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن مجموعة البلدان ١٦ من مناطق مختلفة التي تتكون من ألبانيا، البوسنة والهرسك، شيلي، كرواتيا، كوستاريكا، غواتيمالا، أيسلندا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجزر ملديف، المكسيك، الجبل الأسود، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، صربيا وسويسرا.

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي أولاً بتوجيه الشكر إلى الممثلين الدائمين للمغرب وليختنشتاين لما بذلاه من جهود متضافرة لتشجيع التوافق في الآراء وسط الشواغل والآراء المختلفة التي طرحت خلال الاستعراض. وبذلت مجموعتنا جهودا متضافرة في محاولة للتوفيق بين الآراء المختلفة؛ لكننا نأسف لأن جهودنا لم تثمر حلا يحظى بالتأييد على نطاق واسع.

البلدان الممثلة في مجموعتنا صوتت جميعها مؤيدة للقرار ٢٨١/٦٥. ومع ذلك، نشعر بخيبة الأمل لأننا لم نتمكن من تحقيق توافق في الآراء بشأن معالجة التمثيل الناقص للدول الصغيرة والنامية في المجلس من خلال منصة شاملة وعادلة لتقديم عروض المرشحين لتعهداتهم والتزاماتهم الطوعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. لا تزال أولويتنا المتمثلة في المساهمة البناءة في الجهود المبذولة لبناء توافق في الآراء توجه أعمالنا، بما في ذلك قرارنا بالانضمام اليوم إلى جميع الأعضاء تأييدا للقرار.

يضطلع مجلس حقوق الإنسان دورًا محوريًا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسوف نستمر في تقديم الدعم الفعال لأعمال المجلس.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تود أستراليا أن تشكر مرة أخرى رئيس مجلس حقوق الإنسان على التزامه الثابت باستعراض المجلس، وعلى قيادته لهذه العملية الصعبة جدًا. نشكر مرةً أخرى الميسرَين المشاركين

للاستعراض، السفيرين لوليشكي وفينافيزر، لما بذلاه من جهود دؤوبة والمساهمات التي قدماها شخصيًا خلال العملية.

صوتت أستراليا مؤيدة للقرار ٢٨١/٦٥. منذ البداية، رحبنا بعملية الاستعراض وانضممنا إلى الآخرين في السعي إلى إدخال تحسينات حقيقية لتمكين المجلس من تنفيذ ولايته بشكل أفضل. ينبغي للمجلس، بطبيعة الحال، أن يكون أحد أهم الركائز الشفافة لمنظومة الأمم المتحدة. ولكننا شعرنا بخيبة الأمل لعدم تمكن الفريق العامل المعني بالاستعراض من التغلب على الانقسامات فيما بين الدول الأعضاء بشأن مسائل معينة.

والواقع أن الوثيقة الختامية لا تنصف مئات من الاقتراحات الجيدة لإحداث تغيير إيجابي، ولا تنصف الوقت والجهد اللذين بذلهما أعضاء الفريق العامل المعني بالاستعراض في سبيل عملية الاستعراض. كما أننا نشعر بخيبة الأمل بسبب الإبقاء على البند ٧ في جدول الأعمال الدائم للمجلس.

وهناك مسائل هامة أخرى كنا نود أن تُعالَج، مثل التصميم على استعمال جميع الوسائل المتاحة للمجلس لمعالجة أخطر الحالات الطارئة أو الناشئة لانتهاكات حقوق الإنسان أينما وجدت؛ وزيادة مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في جميع مراحل برنامج عمل المجلس، بما في ذلك عملية الاستعراض الدوري الشامل وباستخدام أفضل لخبراتها في حلقات النقاش، وجلسات الإحاطات الإعلامية والحوارات التفاعلية؛ والتزام أعضاء المجلس بأعلى مستوى من حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك ضمان تعاونهم الكامل مع الإجراءات الخاصة بالمجلس. والوثيقة لا تستجيب لهذه النداءات، ونعتقد أن هذه فرصة ضائعة لإجراء تحسينات حقيقية في المجلس.

على الرغم من تلك النواقص، فإن أستراليا، بالطبع، تبقى مؤيدًا قويًا للغاية لمجلس حقوق الإنسان. لذلك السبب، قررنا التصويت مؤيدين للقرار.

السيد رويث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): تعلق كولومبيا أهمية كبيرة على مجلس حقوق الإنسان بصفته أعلى هيئة للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها داخل منظومة الأمم المتحدة. وتقدّر كولومبيا حق التقدير التقدم الذي أحرزه المجلس خلال المرحلة الأولى من عمله، بما في ذلك تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.

تعرب كولومبيا عن أسفها، إذ أنه على الرغم من تفاني وإصرار الميسرين، وضعنا موضع شك مركز مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة من خلال وضع قاعدة، وفقًا للوضع الراهن، مفادها أنه يجب على المجلس أن يقدم تقريرًا إلى اللجنة الثالثة أيضا. كما يحتوي القرار ٢٨١/٦٥، الذي اتخذ للتو، على تناقض واضح بين ما هو منصوص عليه في الفقرة (٣) وما هو متفق عليه في الفقرة ٦.

ومع ذلك، أيدت كولومبيا اتخاذ القرار ٢٨١/٦٥ وصوتت مؤيدة له. فعلنا ذلك لأننا نعتقد أن المرحلة الجديدة التي بدأت بفضل عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان والدورة المقبلة للاستعراض الدوري الشامل تشكل فرصةً ثمينةً للتركيز أكثر على التعاون والمساعدة التقنية، وذلك للإقرار بالتقدم الذي أحرزته جميع البلدان في تنفيذ التزاماتها الدولية في هذا المجال في إطار حوار مفتوح مبني على الاحترام بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان جميعها.

السيد كودامـا (اليابان): يود وفد بلدي أن يشكر الميسرَين، أي الممثلَين الدائمَين للمغرب وليختنشتاين، على ما بذلاه من جهود حازمة حثيثة في توجيه عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان من أجل التوصل إلى حلّ توافقي

إذا أمكن. اتخذت الجمعية العامة اليوم القرار ٢٨١/٦٥، وإن لم يكن بتوافق الآراء. مع ذلك يعتقد وفد بلدي أن هذا لم يكن ليحدث من دون إسهاماتهما القيمة.

بذلت الحكومة اليابانية جهودًا كثيفةً لتعزيز عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه منذ إنشائه عام ٢٠٠٦. لهذا السبب، نعلق أهميةً خاصةً على هذا الاستعراض للمجلس في الجمعية العامة وشاركنا بفعالية في المفاوضات. ونتيجة لمفاوضات صعبة، تم التوصل إلى نتيجة تشمل بعض التحسينات للمجلس، وإن لم تجسد كل ما كنا نأمله. من وجهة النظر هذه، صوّت وفد بلدي مؤيدا للقرار.

من خلال المشاركة الفعالة لعضوية المجلس منذ إنشائه، راكم ممارسات مختلفةً لتعزز فعاليته. وقد توقعنا أن يخضع المجلس لاستعراض على أساس تلك التجارب، وأنه في هذا الوقت، قد نتفق على إجراءات ملموسة وعملية تشمل تحسين العملية الانتخابية، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز تنفيذ القرار ٢٥١/٦٠ الذي أنشأ المجلس. ومع ذلك، نشعر بخيبة الأمل إذ لم نتمكن من الاتفاق على هذه النتيجة. على سبيل المثال، على الرغم من أن اليابان توقعت أن يُجرى استعراض واسع النطاق مرة أخرى في المستقبل القريب، نجد أنه من المؤسف أن تكون صياغة القرار المتخذ، الذي ينصّ على إجراء استعراض في المستقبل، غامضة.

من ناحية أخرى، عالجت عملية الاستعراض هذه في نيويورك بعض المشاكل التي واجهها المجلس منذ إنشائه. على سبيل المثال، تم الاتفاق على طريقة مناسبة لمواءمة أعمال المجلس مع عضويته ومع دورة الإبلاغ.أما في ما يتعلق بالمسألة المالية، يطلب القرار إلى الأمين العام أن يقدم تقريرًا يتضمن خيارات للجنة الخامسة من أجل النظر في سبل تنفيذ الولايات الملحة التي يقررها المجلس. ومن جانبنا، ستسهم اليابان في المناقشة في اللجنة الخامسة بمحاولة إيجاد وسيلة مرنة للتغلب على الصعوبات الحالية مع احترام إطار الميزانية الحالي.

لقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان من أجل تعزيز الروابط بين السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان باعتبارها الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وتحقيق تعميم حقوق الإنسان، أي إدماج منظور حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة. ونعتقد الآن، كما كنا نعتقد حينئذ، أنه يعزز جميع مهام الأمم المتحدة برمتها. ويجب علينا ألا ننسى هذه التطلعات الأصلية للمجلس، كما أعرب عنها هنا في نيويورك لدى إنشائه.

في المستقبل، ينبغي أن يكون بمقدورنا أن نستعرض مرة أخرى عمل المجلس وأدائه في سبيل تحقيق ذلك الهدف. ونأمل بالتالي إذا وافقت الدول الأعضاء، أن يواصل المجلس نفسه استعراض عمله، وأن تستعرضه كذلك الجمعية العامة في المستقبل القريب.

السيد نوزيري (طاجيكستان): آخذ الكلمة نيابةً عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بصفة طاجيكستان رئيسةً لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي، تعليلاً للتصويت بعد التصويت على القرار ٢٨١/٦٥، المعنون ”استعراض مجلس حقوق الإنسان“.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للممثل الدائم للمغرب والممثل الدائم لليختنشتاين على ما بذلاه من جهود جبارة لبناء توافق في الآراء بين المواقف المختلفة أثناء عملية الاستعراض بصفتهما الميسرَين المشاركين لعملية استعراض مركز مجلس حقوق الإنسان في نيويورك. وأود أيضًا أن أعرب عن خالص تقديرنا لجميع شركائنا في مختلف المجموعات على نهجهم التعاوني البنّاء.

صوتت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مؤيدة للقرار على الرغم من خيبة أملهم في أنه لا يجسد جميع

أولويات المجموعة وشواغلها. وقد حاولت مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي جاهدةً التوصلَ إلى توافق في الآراء حول الوثيقة الختامية لاستعراض مجلس حقوق الإنسان من خلال الانخراط بشكل بناء وإيجابي في عملية الاستعراض وإظهار قدر كبير من المرونة.

وتشعر المجموعة بخيبة الأمل إذ لم يظهر بعض الأعضاء الآخرين النهج البناء نفسه، مما اضطرّنا إلى التصويت على نص كان يمكن اعتماده من دون تصويت. نأسف لأنه، على الرغم من التنازلات التي قام بها جميع الأعضاء بشأن القرار، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء وتعين علينا التصويت على القرار.

أيدت مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي القرار من أجل إعادة تأكيد التزامها بعمل مجلس حقوق الإنسان باعتباره واحداً من الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة، والإعراب مجددا عن دعمها لجهود المجلس في تنفيذ ولايته الواردة في القرار ٢٥١/٦٠.

وأيدت مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي القرار على الرغم من أنه يقصّر في إعادة تأكيد المبادئ الهامة المتعلقة بمركز المجلس باعتباره هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة. فالقرار تجاهل جهود المجلس لتحسين أدائه وعمله عن طريق حذف الإشارات إلى القرار ٢١٩/٦٢، الذي يؤيد مجموعة تدابير المجلس المتعلقة ببناء المؤسسات. إن حذف الإشارات بصورة منهجية إلى هذا القرار المهم في منطوق هذه الوثيقة لا يخدم إلا محاولات إضفاء الطابع المؤسسي على المجلس باعتباره جهازا رئيسيا دون اتخاذ ما يلزم من خطوات قانونية لإنشاء هذا المركز على نحو قانوني.

وبما أن الجمعية العامة قد قررت الحفاظ على مركز المجلس باعتباره أحد الأجهزة الفرعية التابعة لها، تؤكد المجموعة مجددًا المواقف والتفاهمات التالية.

عمليًا، يجب ألا يُعامَل المجلس معاملةً تفضيليةً مقارنةً مع جميع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجمعية العامة، التي تقدم تقاريرها إلى اللجنة الرئيسية المعنية. وبالتالي، على اللجنة الثالثة أن تنظر في التقرير السنوي للمجلس، بوصفها الهيئة التقنية الرئيسية للجمعية العامة المكلفة بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

وستنظر اللجنة الخامسة في جميع الآثار المالية الناجمة عن قرارات المجلس ومقرراته، بما في ذلك أي نفقات غير متوقعة، وفقًا لأحكام النظام الداخلي. والبدائل الممكنة لتوفير هذه النفقات ستأخذ في الاعتبار توصياتِ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واستنتاجاتها، ولا سيما توفير هذه النفقات في الميزانية العادية.

وترى المجموعة أن الترتيبات الحالية لمواءمة دورات العضوية والإبلاغ لا توفر سبيلا فعالا للتعامل مع مشكلة الإبلاغ، وأن رئيس مجلس حقوق الإنسان، وفقا لهذه الترتيبات، سيعرض تقريرا قد لا يدرج فيه جميع أنشطة المجلس خلال فترة رئاسته أو رئاستها.

وأخيرا، تكرر المجموعة أنها أيدت اعتماد تقرير المجلس بشأن استعراض أدائه وعمله، على النحو الوارد في الوثيقة المعنونة ”نتائج استعراض وأداء مجلس حقوق الإنسان“، على الرغم من أنه لا يجسد الأولويات الرئيسية للدول الأعضاء في المجموعة، بما في ذلك العلاقة بين المجلس ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات والإجراءات الخاصة، من بين أمور أخرى.

وعلى الرغم من الاعتبارات التي ذكرتها، صوتت الدول الأعضاء في المجموعة مؤيدة للقرار بغية ضمان توجيه الجمعية العامة إلى المجلس رسالة بناءة لتشجيعه والتنويه به.

السيد بوط (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به للتو ممثل طاجيكستان بالنيابة

عن أعضاء مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي، كما تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جزر ملديف في وقت سابق نيابة عن مجموعة بلدان من مناطق مختلفة.

ونرحب باتخاذ هذا القرار المهم (القرار ٦٥/٢٨١)، الذي يؤكد من جديد ثقة أعضاء الأمم المتحدة كافة في عمل مجلس حقوق الإنسان وولايته وأدائه. ونعتقد أن عمل المجلس المستمر لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها للجميع بطريقة محايدة وموضوعية وغير انتقائية سوف يُعزز باتخاذ هذا القرار.

ويعبر قرار اليوم عن الرغبة الجماعية لجميع الأعضاء تقريبا في ضرورة أن يحظى مجلس حقوق الإنسان، بوصفه هيئة هامة تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان، بمركز هيئة فرعية للجمعية العامة.

كما قمنا بحل بعض المسائل الفنية المتعلقة بالمجلس – مثل الإبلاغ، ودورة العضوية والجوانب المالية – التي ستساعد في تعزيز عمل المجلس وأدائه. والأهم من ذلك، تمكنا من توفير دعم عالمي تقريبا لنتائج جزء الاستعراض الذي تم في جنيف واعتمادها، مما يدل على ارتياح الأعضاء تجاه جدول أعمال المجلس وعمله وأدائه.

ونأسف لطلب إجراء تصويت على هذا النص المتوازن والمهم، الذي قدم لأسباب سياسية بحتة. غير أننا نأمل أيضا أن تنتهي هذه المشاحنات السياسية اليوم، وأن نتمكن جميعا من العمل بشكل جماعي من أجل تنفيذ ما اتفقنا عليه ككل.

لقد قيل الكثير عن محتويات النص الذي تم اعتماده. ونحن نقر بتنوع الآراء ونحترمها، وهي حقيقة واقعة. ولكننا نتفق أيضا على أسس عالمية معينة. ولذلك ترى باكستان أن الجميع في هذه القاعة سيستفيد من النص الذي اعتمدناه اليوم.

وفي رأينا، لقد أبلى الميسران المشاركان بلاء حسنا في عرض نص يجسد على نطاق واسع آراء الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونود أن نعترف ونسجل تقديرنا لجهودهم الدؤوبة وعملهم المتميز من أجل توجيه عملية الاستعراض ووضع نص متوازن وقوي بشأن استعراض مركز مجلس حقوق الإنسان.

وأخيرا، تود باكستان أيضا أن تنوه بالروح البناءة التي سادت طوال فترة المفاوضات على القرار. ونعرب عن تقديرنا لجميع الدول الأعضاء التي، على الرغم من مواقفها القوية تجاه مختلف جوانب الاستعراض، كانت على استعداد لتقديم تنازلات لا لشيء سوى بغية توجيه رسالة موحدة وقوية لدعم عمل المجلس وولايته. وتفتخر باكستان بمشاركتها في تلك العملية، وستواصل بذل قصارى جهدها لتعزيز هذه الروح التوفيقية وتبادل الآراء بصورة لائقة في مجالات أخرى من عملنا في هذه الهيئة.

السيد دي سيلوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): صوتت البرازيل مؤيدة تأييدا كاملاً القرار ٦٥/٢٨١، الذي قدمتموه، سيدي، وتود أن تثني على العمل الرائع للميسرين المشاركين. وبهذا التصويت، تريد البرازيل أن تعرب عن دعمها الكامل والمستمر لعمل مجلس حقوق الإنسان. وعلى الرغم من إدراك البرازيل لبعض القيود في القرار الذي اتخذ اليوم، فإنها مقتنعة بأنه كان أفضل النتائج الممكنة لعملية أجريت بكامل حسن النية.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضا أن أشارك الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لعمل الميسرين المشاركين؛ الممثلين الدائمين للمغرب وليختنشتاين. وعلى الرغم من عدم اعتماد نص اليوم، للأسف، بالإجماع، فإن هذا النص هو نتيجة للعمل الشاق الذي قام به الميسران والمشاركان. ولئن كانت هناك وجهات نظر مختلفة، تمكنا من التوصل إلى حلول توفيقية والحد من الاختلافات.

وبالنسبة لموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد صوتنا مؤيدين للنص. ولكن ذلك لا يعني أننا سعداء بالطريقة التي يعمل بها مجلس حقوق الإنسان. فقبل خمس سنوات، ظهر مجلس جديد استجابة لمطالب التحسين. وكانت لجنة حقوق الإنسان السابقة مليئة بالعيوب فيما يتعلق بالانتقائية والتسييس والمعايير المزدوجة والتمييز. وأنشئت بالفعل آلية جديدة قبل خمس سنوات، ولكن المشاكل لا تزال قائمة.

وتتعرض بعض البلدان دون غيرها للانتقاد، ويتم استهدافها والهجوم عليها. وبالنظر إلى طبيعة الحالة، يمكن للمرء أن يقول إنها تجسد الأغراض السياسية لعدد قليل من البلدان المختلفة. وتشير طريقة تعامل هذه البلدان مع قضاياها إلى أن لديها أسوأ السجلات في مجال حقوق الإنسان. لذلك لا يوجد أي مبرر على الإطلاق للقيام بذلك.

وتؤكد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مجددا موقفها، وهو أنه ينبغي علينا محاولة مواصلة تحسين مجلس حقوق الإنسان في المستقبل.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الثقة التي وضعتموها في شخصي. فقد كان من دواعي سروري أن أعمل معكم ومع فريقكم الممتاز. وأهم شيء، أود أن أشكر زميلي وصديقي السفير لوليشكي ممثل المغرب لتعاونه الممتاز في هذه الممارسة المعقدة والمكثفة. لقد استفاد كل منا من التنسيق المتميز لعملنا مع زملائنا في جنيف، في ظل القيادة المقتدرة لرئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير سيهاساك فوانغكيتكييو ممثل تايلند.

وباعتبارنا مسيرين مشاركين، عملنا بحسن نية وبطريقة شفافة وشاملة للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة للدول الأعضاء المتعلقة بالجوانب المختلفة للاستعراض. وحتى إذا بدت آراء الدول الأعضاء متناقضة لفترة طويلة، تمكنا دائما من الاعتماد على مشاركتها البناءة والفعالة في مناقشاتنا. وذلك في الواقع شرط مسبق لا غنى عنه لنجاح العمل المتعدد الأطراف.

لقد حددنا هدف توافق الآراء بوصفه واحدا من أهدافنا الرئيسية في تنفيذ ولايتنا. وأوضحنا باستمرار بأننا كنا نعمل دائماً على أساس ضرورة جعل توافق الآراء هدف عملية الاستعراض، لأن ذلك سيبعث بإشارة مهمة تدل على دعم الأعضاء لمجلس حقوق الإنسان بوصفه مؤسسةً، على الرغم من كل الخلافات الموضوعية في الرأي حول مسائل حقوق الإنسان. وحتى وقت متأخر للغاية من مفاوضاتنا، كنا واثقين أننا على وشك التوصل إلى هذا التوافق. ومن ثم فإنه من المخيب للآمال أننا لم نتمكن من تحقيق هذا الهدف في نهاية المطاف، لا سيما أن ذلك لم يكن نتيجة لخلاف حول النص الذي تفاوضنا عليه هنا في نيويورك، وإنما كان حول النتيجة التي اعتمدت منذ وقت مضى في جنيف. وبطبيعة الحال، كنا نتوقع أن يتم الإعراب عن هذا الخلاف في الوقت والمكان المناسبين.

ونحن ممتنون، سيدي الرئيس، لتمكن الدول من تأييد النص الذي قدمتموه، والذي يحظى، في ظل هذه الظروف، بأوسع تأييد سياسي ممكن.

وأعتقد أن هناك ملاحظة إيجابية، من وجهة نظر شخصية، فيما يتعلق بالنتيجة المتواضعة التي تم اعتمادها للتو. فعنصر واحد، على الأقل من تفسير النطاق المحدود لهذا الاستعراض يكمن في الانطباع بأن المجلس، أصبح يؤدي عمله بشكل أفضل. ولكن هناك أيضا جانب آخر، وهو الذي منعنا من إجراء تغييرات أكثر وضوحا في إطار هذا الاستعراض، وهو أن هناك قدرا كبيرا من الشعور بعدم

الارتياح لدى إجراء أي تغييرات حتى لو كانت ذات طابع عملي وواقعي، بل وحتى عندما يكون لها ما يبررها بوضوح.

وكان هذا الاستعراض هو الفرصة المناسبة لاتخاذ قرار بشأن تمويل التكاليف غير المتوقعة الناشئة عن الدورات الاستثنائية – وهو القرار الذي نأمل أن تعتمده الجمعية العامة في الخريف – وإضفاء الطابع المؤسسي، بصورة نهائية، على جميع، وليس فقط معظم، أساليب نظر الجمعية العامة واللجنة الثالثة في تقرير المجلس. وحتى في هذه الأهداف المتواضعة، لم ننجح نجاحا كاملاً.

وأخيرا، أعتقد أن الأعضاء في المجلس سوف يستفيدون من اتباع طريقة مختلفة في التعامل مع المرشحين، وفي الواقع ليس فقط فيما يتعلق بمجلس حقوق الإنسان ولكن بغيره من الهيئات مثل مجلس الأمن وبعض من أعلى المناصب داخل منظومة الأمم المتحدة.

ونحن لم نتخذ أي قرار في إطار هذا الاستعراض، ولكن ربما قد وضع هذا التمرين أساس المناقشات التي يمكن أن تستمر، بشكل مثالي، في سياق أوسع نطاقا وأكثر توجيها.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لجميع الوفود التي أعربت عن تقديرها لعملنا بوصفنا ميسرين مشاركين.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إن القرار ٦٥/٢٨١ المعنون ”استعراض مجلس حقوق الإنسان“ الذي اتخذ بشبه توافق في الآراء، نتيجة لعمليتين أطلقتا على التوالي في جنيف ونيويورك وأكملتا بفضل الجهود المتواصلة من جانب الكثيرين لضمان فعالية الفصلين وتدعمهما. ويرجع الفضل في نجاح هذا التنسيق بشكل كبير إلى مثابرة سعادة السفير سيهاساك فوانغكيتكييو، رئيس مجلس حقوق الإنسان، الذي التزم شخصيا بتهيئة أفضل الظروف لتحقيق تفاعل متناغم وفعال بين جنيف ونيويورك.

ونيابة عن السفير كريستيان فينافيزر وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على الثقة التي وضعتموها فينا، وعلى تشجيعكم وعلى عملكم الحاسم، حتى آخر لحظة قبل انعقاد هذا الاجتماع، من أجل الحصول على أفضل نتيجة ممكنة وتهيئة أفضل الظروف الممكنة لاتخاذ هذا القرار.

ونشكر جميع الوفود التي شاركت في جهودنا المشتركة على ما أبدته من التزام ومرونة وروح المسؤولية، وهي التي جعلت من الممكن إجراء التعديل التدريجي ووضع اللمسات الأخيرة على الحلول التوفيقية المتتالية التي تشكل هذا القرار.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناننا للمفوضة السامية ونائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان لاستعدادهما لمد يد المساعدة وردودهما السريعة على أسئلتنا بشأن الجوانب الفنية والتنظيمية للمجلس، فضلا عن خدمتهما التي لا تقدر بثمن لضمان استمرار سير العمل بسلاسة في المجلس.

وقد أجريت عملية التفاوض على هذا القرار بطريقة تتيح الفرصة لجميع الوفود والمجموعات التي ترغب في المشاركة والتفاوض والتأثير على النتيجة النهائية. وعمل الميسران المشاركان بحسن نية، أثناء الاجتماعات غير الرسمية والتبادلات الثنائية العديدة، من أجل تسجيل كل ما قيل. ولم يتمكن الميسران المشاركان من تسجيل ما لم يقال.

وكانت العملية شفافة وشاملة وعادلة للجميع. وكان ينبغي أن تؤدي إلى نتيجة بتوافق الآراء. وتم التوصل إلى توافق في الآراء وتقبلناه جميعا. وكان من الضروري أن تكون النتيجة توافقية، بالنظر إلى الأهمية التي نوليها إلى مجلس حقوق الإنسان وفعاليته. وتوقف للأسف الزخم لتحقيق ذلك الهدف في أخر دقيقة. ونحن نأسف لهذا، ونعرب عن إحباطنا بسبب هذه المعارضة.

وينبغي ألا يخطئن أحد، فنص القرار الذي اتخذناه لا يطمح إلى حل المسائل الخلافية المؤجلة عندما أنشئ مجلس حقوق الإنسان، بل لا يدعي ذلك. ولا يتمثل هدفه في إصلاح المجلس، ولكن ببساطة تقديم خمس سنوات من عمل هذه الهيئة للاستعراض، بغية اعتماد تدابير عملية تهدف إلى تحسين أساليب أدائه وعمله. وعلاوة على ذلك، يمثل إنجاز هذه التحسينات عملا في طور الإنجاز، يتم إثراؤه كل يوم من خلال تطبيق أفضل ممارسات المجلس والعزيمة الصادقة لجميع أعضاء المجلس على العمل معا كشركاء لحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتعزيزها.

ويجب أن نعترف بأن المجلس يظهر بالفعل، من خلال دوراته العادية والاستثنائية وآليات التقييم لديه، أن ثقافة جديدة لحماية حقوق الإنسان يتم إنشاؤها ببطء ولكن بثبات – ثقافة التعاون وليس المواجهة، والمساءلة وليس العداء.

وحقوق الإنسان حقوق عالمية. ونحن جميعا أصحاب مصلحة في مجلس حقوق الإنسان، على الرغم من تشكيلته المحدودة. ولذلك من مسؤوليتنا أن نؤيد القرار الذي اتخذ للتو خلال مرحلة تنفيذه وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى منه واستخدامه كأداة لتعزيز الإنجازات التي حققها المجلس ومواصلة تحسين فعاليته وتأثيره في الميدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي، الذي سيدلي ببيان بعد اتخاذ القرار ٢٨١/٦٥.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

كان الهدف من استعراض مجلس حقوق الإنسان، التي هي عملية أقرت عندما أنشئ المجلس نفسه، هو توفير فرصة لتقييم أداء المجلس ونتائجه. ويمثل اعتماد نتائج عمليتي الاستعراض، اللتين أجريتا في جنيف ونيويورك، نهاية مرحلة تأسيس المجلس.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن خيبة أمله إزاء هذه النتائج. فلم ينتج عن ما يقرب من عامين من العمل الشاق في جنيف ونيويورك إلا القليل بخلاف التصديق على الإطار التنظيمي القائم للمجلس.

وفي ٢٤ شباط/فبراير في جنيف، أعرب الاتحاد الأوروبي عن موقفه من هذه النتيجة الهزيلة لاستعراض عمل المجلس ومهامه. فقد فوتنا فرصة لزيادة قدرة المجلس على إحداث أثر في الميدان والتعامل مع الحالات المثيرة للقلق وحالات الطوارئ. و لم تمثل أي من النتائج التي تم التوصل إليها في مجالات مثل الجدول الزمني للمجلس، أو نظام الإجراءات الخاصة أو الاستعراض الدوري الشامل، زيادة كبيرة في قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز حقوق الإنسان ودعمها بطريقة تحدث أثرا في الميدان أو تمكن المجلس من الاستجابة بصورة أكثر فعالية للحالات العاجلة. ونأسف كذلك لعدم بذل أي جهود للنظر في حذف البند ٧ من جدول أعمال المجلس الذي يخصه بالذكر، بطريقة تمييزية، حالة بلد معين دون سواه بوصفها بندا دائما منفصلا.

ودعا الاتحاد الأوروبي، طوال فترة المفاوضات التي أجريت في نيويورك، إلى زيادة فعالية تنفيذ بعض الأحكام الرئيسية من القرار التأسيسي للمجلس ٢٥١/٦٠. وعلى وجه الخصوص، أردنا التأكد من استيفاء أعضاء المجلس لشرط الالتزام بأعلى المعايير في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بوصفه شرطا للانتخاب في عضوية المجلس خلال مدة عضويتهم. ونحن نأسف أيضا لاستحالة تشجيع المجموعات الإقليمية من خلال النص على تقديم قوائم انتخابات تنافسية لمجلس حقوق الإنسان. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع المجموعات الإقليمية على القيام بذلك.

ويحافظ النص الذي اعتمد للتو على المركز الراهن للمجلس بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، كما أنه يوافق على نتائج جنيف. وإذ يسعد الاتحاد الأوروبي أنه من الآن فصاعدا سوف يتم تضمين الدورة العادية للمجلس التي تعقد في أيلول/سبتمبر؛ في التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة، فإننا لا نزال نعتقد أن الفقرة ٦ لا تعترف ولا تجسد بصورة كاملة مركز المجلس، وهو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة فقط، وليس للجنة الثالثة.

وفي ضوء أوجه القصور هاته، قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تأييد النص الذي اعتمد للتو، لا لسبب سوى لأنه أصبح واضحا أنه لن يمكن تحقيق نتيجة أفضل. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به، بل في الحقيقة ينبغي القيام به لتمكين المجلس من الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها لكي يرقى إلى مستوى التوقعات التي ينتظرها العالم ككل.

ويمثل الالتزام الكامل والجاد لأعضاء المجلس بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها الأساس الوحيد لإحداث هذا التغيير الإيجابي. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه المنتخبون لعضوية المجلس العمل بنشاط من أجل تحقيق هذا الهدف.

وفي الوقت نفسه، يسر الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ أن المجلس يضطلع بدور قيادي في التصدي للأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، وأنه قام باستجابة سريعة وفعالة. والإجراءات التي اتخذها المجلس من أجل التصدي لعدد من الحالات القطرية العاجلة، على وجه الخصوص، مثال على عمل المجلس وفقا لما كان مقررا له. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتواصل هذا الاتجاه الإيجابي، ويظل ملتزما بالهدف المتعلق بالتزام المرشحين لمجلس حقوق الإنسان وأعضائه باتباع نص القرار ٢٥١/٦٠ وروحه بشكل مسؤول، وقبل كل شيء، بطريقة مثالية.

ويمثل مجلس حقوق الإنسان مكونا أساسيا لنظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. وتعمل الإجراءات الخاصة وغيرها من صكوك وآليات عمل المجلس كعينيه وأذنيه، وبالتالي تساعد المجلس في أداء مهامه. ويتابع النظام الفريد الذي تعمل به الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تنفيذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات لقواعد ومعايير حقوق الإنسان. كما تضطلع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بولاية شاملة لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما باستقلالية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونزاهتها.

وأخيرا، نغتنم هذه الفرصة لنتقدم بالشكر الجزيل إلى الميسرين المشاركين في نيويورك، والسفير محمد لوليشكي ممثل المغرب، والسفير فينافيزر ممثل ليختنشتاين، على جميع الجهود التي بذلاها، والأهم من ذلك كله، على ما أبدياه من سعة صدر طوال هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك جميع المشاركين الذين أعربوا عن خالص شكرهم لسعادة السيد كريستيان فينافيزر، الممثل الدائم لليختنشتاين، وسعادة السفير محمد لوليشكي، الممثل الدائم للمغرب، اللذين تمكنا باقتدار وسعة صدر من إدارة المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية وتكليلها بنتيجة ناجحة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل سانت فنسنت وغرينادين لإثارة نقطة نظام.

السيد غونزالفيس (سانت فنسنت وغرينادين) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة، ولكن أجدني مضطرا للقيام بذلك لإثارة نقطة النظام، ونأمل في التوصل لبعض التوضيحات الإجرائية.

عندما كانت الجماعة الكاريبية في وقت سابق ترغب في التكلم بشأن هذه المسألة، قيل لنا إن البيانات

الوحيدة المسموح بها هي تعليلات التصويت بعد التصويت. وعليه، تحول البيان العام للمجموعة الكاريبية إلى تعليل للتصويت بعد التصويت بغية استيعاب ذلك القيد الإجرائي.

ونحن جميعا ندرك أنه لن يكون بمقدور الاتحاد الأوروبي التكلم بعد التصويت لأنه ليس له حق التصويت. لذلك يصبح التكلم بعد التصويت غير مسوح به.

وقد أصبتم، سيدي الرئيس، عندما أنهيتم البيانات بعد التصويت ثم أعطيتم الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي ليدلي ببيان عام لا علاقة له بالتصويت، وهو بالضبط ما منعت الجماعة الكاريبية من القيام به في البداية. وأود أن أشير إلى أنني لم أقاطع سير الجلسة لأنني كنت مهتم جدا بالاستماع إلى بيان الاتحاد الأوروبي، نظرا لدوره القيادي التقليدي في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

غير أننا، لدينا قرار ينظم الطريقة التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتفاعل بها مع الجمعية العامة (القرار ٦٥/٢٧٦). وبينما لا أرغب في تحدي سلطتكم التقديرية في هذا الشأن، سيدي الرئيس، كان من الواضح أن القيود الواردة في القرار ٦٥/٢٧٦ قد خرجت عن الحد الخارجي المطلق لما هو مسموح به بالنسبة للاتحاد في تفاعلاته مع الجمعية العامة.

وأود فقط الإشارة إلى أن سانت فنسنت وغرينادين لا تود أن يستخدم هذا الحدث سابقة يكون بموجبها غير مسموح للدول الأعضاء الإدلاء ببيانات عامة بينما يسمح في الواقع لكيانات لها صفة مراقب بالإدلاء بنفس البيانات غير المتاحة للبلدان الأعضاء. وأردت فقط أن يسجل ذلك في المحضر. وأعتذر مرة أخرى على مقاطعة الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحيط علما بالبيان الذي أدلى به ممثل سانت فنسنت وغرينادين.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية لإثارة نقطة نظام.

السيدة منديث روميرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): نحن لا نريد إطالة هذه الجلسة، ولكننا نود ببساطة أن نصرح بأن وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية يؤيد التعليقات التي أدلى بها ممثل سانت فنسنت وغرينادين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى الجمعية لاتخاذها بتصويت واضح القرار الذي تشرفت بعرضه عليها (القرار ٦٥/٢٨١). وبالنسبة لي، كان من بين أهم أهداف الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة إجراء استعراض مجلس حقوق الإنسان. ويسرني أننا تمكنا من فعل ذلك في اليوم الأخير قبل بدء الأعضاء الجدد في عملهم في جنيف يوم الاثنين المقبل.

وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.